A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.64
27 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UNDAT

JAN 16 1992

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

ثم : السيد فلوريس برمودين (هندوراس)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد أيالا لاسو (إكوادور)
(نائب الرئيس)

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) [١٢]

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين [٣٩]
  (أ) تقرير الأمين العام
  (ب) مشروع قرار
  (ج) تقرير اللجنة الخامسة

- الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم [٣١]
  (أ) تقريرا الأمين العام
  (ب) مشروع قرار

- برنامج العمل

- التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية [٣٤]
  (أ) تقرير الأمين العام
  (ب) مشروع قرار

- مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا

- سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا [٣٧] (تابع)
  (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
  (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
  (ج) تقارير الأمين العام
  (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
  (هـ) مشروع قرار

- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [١٠٢] (تابع)
  (أ) تقرير الأمين العام
  (ب) مشروع قرار

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠ .

البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/46/727/Add.1)

الرئيس : أرجو من مقرر اللجنة الثانية ، السيد مارتن راكوتونايفو ممثل مدغشقر ، أن يعرض تقرير اللجنة الثانية حول البند ١٢ من جدول الاعمال .

السيد راكوتونايفو (مدغشقر) مقرر اللجنة الثانية (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/46/727/Add.1 بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

في الفقرة ٤ من التقرير ، توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان "تنقيح اللائحة العامة لبرنامج الاغذية العالمي وتوسيع لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمي" .

وأود أن الفت انتباه الجمعية العامة إلى أن مشروع القرار هذا قد اعتمد دون تصويت في اللجنة الثانية في الجلسة ٤٣ التي عقدتها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

الرئيس : إذا لم يكن هناك اي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فساعتبر أن الجمعية العامة تقرر الا تناقش تقرير اللجنة الثانية المعروض عليها اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس : لذلك ستقتصر البيانات على تعليل التصويت .

وقد تم توضيح مواقف الوفود إزاء توصية اللجنة الثانية في تلك اللجنة ، وهي تنعكس في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

وأود أن اذكر الاعضاء أن الجمعية العامة قد قررت عملا بالفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ ما يلي :

"تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة ."

كما أود أن أذكر الوفود أنه ، وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

وقبل أن نبدأ بالبت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الثانية ، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنبت فيها بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الثانية .

حيث لا توجد بيانات لتعليل التصويت ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٤ من تقريرها (A/46/727/Add.1) - مشروع القرار بعنوان "تنقيح اللائحة العامة لبرنامج الاغذية العالمي وتوسيع لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمي" .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها في ذلك ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٦/٢٢) .

الرئيس : بذلك نكون قد انتهينا من النظر في الجزء الاول من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحال إلى اللجنة الثانية .

البند ٣٩ من جدول الاعمال

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين :

(أ) تقرير الامين العام (A/46/577 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/46/L.13)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/46/743)

الرئيس : إنني أرى أن مشروع القرار A/46/L.13 المعروض الآن على الجمعية العامة نص متوازن يعكس كما ينبغي اهتمامات الاطراف المعنية ويبرز الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي شامل للحالة فيما يتعلق بافغانستان .

وبالتالي ، فإن مشروع القرار الذي قدمته إنما هو نتيجة توافق الآراء بين الأطراف . وآمل أن تعتمده الجمعية العامة أيضا بتوافق الآراء .

وقبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار ، أود أن أشير إلى أنه قد تم الاتفاق ، في إطار التفاهم بين من يعنيهم الأمر مباشرة ، على عدم إجراء مناقشة حول هذا البند في الجمعية العامة . ولذلك من المقترح أن نلتزم بذلك التفاهم الذي يرمي إلى إتاحة أكبر قدر ممكن من الدعم لمشروع القرار .

إذا لم أسمع اعتراضا فساعتبر أن الجمعية العامة توافق على عدم مناقشة البند قيد النظر .

تقرر ذلك .

الرئيس : أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى أن تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار يرد في الوثيقة A/46/743 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/46/L.13 (القرار ٤٦/٢٣) .

الرئيس : بذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال .

البند ٣١ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم :

(أ) تقريرا الأمين العام (A/46/658 و Corr.1 ، A/46/713)

(ب) مشروع قرار (A/46/L.30 و Corr.1)

الرئيس : أعطي الكلمة إلى ممثل السلفادور الذي سيقوم بعرض مشروع القرار في سياق بيان سيدلي به .

السيد كاستانيدا - كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن أتكلم بشأن البند ٣١ من جدول الاعمال ، "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" ، بالنيابة عن وفود أمريكا الوسطى : بنما وهندوراس وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور .

أولا ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب ، بالنيابة عن أمريكا الوسطى ، عن سعادتنا وتهانينا إلى السيد بطرس بطرس غالي على انتخابه أمينا عاما للامم المتحدة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ونتعهد بتقديم أكبر دعم له وأقصى قدر من التعاون معه في أداء وظائفه الحساسة في المستقبل . وسيكون أداؤه بالغ الاهمية لبناء وإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد . وستمكنه حكمته وخبرته الواسعة المعترف بها من مواصلة العمل غير العادي الذي قام به بنجاح سلفه ، الامين العام المتقاعد ، السيد خافيير بيريز دي كوييار .

لقد أكدت الاحداث الجديدة التي وقعت في الساحة الدولية خلال السنة الماضية حقيقة إننا نتحرك صوب نظام عالمي جديد يختلف عن النظام ذي القطبين ، الذي بزغ عقب الحرب العالمية الثانية ، والذي كان للعوامل السياسية والايديولوجية والمصالح الاستراتيجية والعسكرية للدولتين العظميين ، أثر حاسم فيه على مجرى الاحداث والاوضاع التي تشكل العلاقات الدولية ، التي لم تثبت اليوم بعد على حال نهائي .

ولم يكن من المستطاع أن تنجو منطقتنا دون الإقليمية من المواجهة وصراعات المصالح التي وقعت وقد انخرطت للاسف في الصراع على القوة ومناطق النفوذ على الصعيد العالمي . ويمكننا أن نجد المثال الواضح على ذلك في الازمات والمواجهات التي مرت بها بلداننا خلال الثمانينات ، وتلك أخطر الحالات منذ سنوات الكساد الكبير ، وكان ينظر إليها باعتبارها خطرا على السلم والامن الدوليين . وقد ذكر رئيس السلفادور ، السيد الفريدو كريستياني ، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ :

"إننا ، نحن السلفادوريين ، كنا كبش الفداء لذلك الاستقطاب الضار غير الرشيد الذي قسم العالم إلى فصائل على اساس تعصب ايديولوجي زائف" A/46/PV.4 ، ص ٢٢)

وقد اشار إلى تلك الحالة ايضا وزير خارجية هندوراس ، السيد ماريو كرياس زاباتا ، في بيانه في ٢٦ ايلول/سبتمبر من هذه السنة امام الجمعية العامة ، عندما قال :

"إن المشاكل الاقتصادية والسياسية التي واجهتها بعض البلدان ، مصحوبة بتوترات بين الدول تعكس الصراع القائم بين الشرق والغرب في المنطقة ، ادت إلى توليد ازمة حادة في فترة الثمانينات شكلت تهديدا حقيقيا للسلم والامن على الصعيدين الإقليمي والدولي" . (A/46/PV.11 ، ص ٩٦)

ونتيجة لذلك ، اصبحت بلدان امريكا الوسطى تُعرف على المسرح الدولي ، لا بما حققته من إنجازات وإمكانيات ، بل بحالتها الخطيرة ، وبضخامة مشاكلها السياسية والاقتصادية ، وباضطراباتها الاجتماعية ، والاهم من ذلك ، بالصراعات المسلحة الداخلية التي مرت بها بعض بلداننا في السنوات الاخيرة . وقد نشات هذه المشاكل اساسا من جوانب القصور الهيكلية لمجتمعاتنا ، ولكن مع تطورها ، ظهرت عوامل خارجية اخرى ادت إلى تفاقمها ، وولدت مشكلة امتدت إلى ما وراء الزمام الإقليمي . بيد أن تلك الحقيقة بدورها زودت زعماء امريكا الوسطى بوعي اكبر بدورهم التاريخي في حل المشاكل ذات الاولوية لامتنا . فقد ادركوا انه يتعين عليهم ان يعملوا على تحقيق السلم والاستقرار والوفاق الوطني والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة ، بالوسائل السياسية .

وليس هناك شك في ان التغييرات الجذرية التي وقعت على الصعيد الدولي كان لها اثر ونفوذ بالغان على مجرى الاحداث في امريكا الوسطى ، إذ غيرت حالة المنطقة بشكل جوهري ، مولدة ثقة اكبر ، وتفاهما وتضامنا إقليميين ومؤدية إلى افكار جديدة اكثر تفاؤلا حول مستقبل شعوب برزخ امريكا الوسطى .

ويسعدنا أن نلاحظ - مع التسليم بالجهود والمبادرات التي اتخذت لإيجاد حل سياسي في بداية ازمات امريكا الوسطى ، ولا سيما العمل الذي انجزته مجموعة

كونتادورا وانجزته بعد ذلك ما تسمى بمجموعة الثمانية . إن إجراءات إقامة سلم دائم وراسخ في أمريكا الوسطى قد حققت نتائج إيجابية وتقدما واضحا لا يمكن التشكيك فيه ولما يمضي إلا ما يزيد قليلا على أربع سنوات على توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، الذي قرر فيه رؤساء السلفادور ، وهندوراس ، وغواتيمالا ، وكوستاريكا ، ونيكاراغوا ، السير في عملية تكون فيها شعوب أمريكا الوسطى المحرك الاساسي وتتولى هي مسؤولياتها بالكامل لمواجهة التحديات التاريخية لتقرير مصير منطقتها . فالحالة الحرجة التي تتسم بالمواجهة والتوتر في العلاقات فيما بين دول أمريكا الوسطى ، والتي كنا نخشى في وقت من الاوقات ، أن تتحول إلى صراع مسلح واسع النطاق ، ينبغي أن تحسب الآن في خبر كان .

بل إننا إذا راجعنا أمر تنفيذ إجراء السلم ، باعتباره جزءا من عملية جارية لم تكتمل بعد ، يمكننا أن نقول إن مختلف أهداف اتفاق اسكيبولاس الثاني قد تحققت بدرجات متفاوتة ، وإن الحقائق في أمريكا الوسطى في تحسن تدريجي .

ويمكننا أن نقول بكل ارتياح ، ونحن نقترب من نهاية ١٩٩١ ، ان حكومات أمريكا الوسطى الحالية قد قامت نتيجة لإرادة شعبية ، وإنه قد انتهى الصراع المسلح في نيكاراغوا ، وانه في هندوراس اختفت تماما معسكرات مقاتلي المقاومة النيكاراغوية ، وان المفاوضات مستمرة في السلفادور وغواتيمالا بين الحكومتين والقوات غير النظامية ، واحتمالات تأديتها في القريب العاجل إلى توقيع اتفاقات تضع حدا للصراعات الجارية هناك احتمالات مشجعة للغاية .

وبالنظر إلى أهمية وأثر حالات السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا في الإطار الإقليمي ، أود أن أقول بضع كلمات عن العملية السياسية في تلك البلدان .

في حالة السلفادور ، أود أن أقول ان الاتفاقات التي أبرمت في اجتماع نيويورك خلال النصف الاخير من شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بين وفدي الحكومة وجبهة التحرير الوطني ، والسيد خافيير بيريز دي كوييار ، أمين عام الامم المتحدة ، الذي كان يقوم بدور الوسيط ، ويجتمع رأسا ولكن على نحو منفصل مع أطراف الصراع ، قد كسرت الجمود وجعلت من استمرار المفاوضات أمرا أكثر احتمالا . وقد عقدت جولات

متتالية من المفاوضات في مدينة مكسيكو في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وهي مستمرة في الوقت الراهن . وقد أحرز تقدم جوهري ، يمهد الطريق صوب وضع نهاية محددة للمواجهة المسلحة . وقد أصبح من الواضح في الدوائر السياسية أن كلا الجانبين قد أعربا عن رغبتهما في التفاوض ، وان هناك إمكانية لتوقيع اتفاق نهائي قبل نهاية السنة .

وفيما يتعلق بالحالة في غواتيمالا ، من المهم أن نخص بالذكر مبادرة السلام الكامل التي اتخذها الرئيس جورج سيرانو إلياس ، والتي تقوم على أربعة عناصر أساسية ، وهي وضع نهاية للصراع المسلح عن طريق التفاوض ، وتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية أكبر ، واحترام وتعزيز حكم القانون ، وتطبيق العمليات الديمقراطية . وفي هذا السياق ، قال رئيس غواتيمالا في الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ :

"هذه المبادرة التي تسعى إلى تحقيق السلم الكامل والدائم ، بالإضافة إلى إنهاء الكفاح المسلح ، تسعى أيضا إلى وضع أسس الوفاق والتعايش في وئام داخل أسرة غواتيمالا" (A/46/PV.13 ، ص ٧)

ويؤكد ذلك مرة أخرى رغبة حكومة غواتيمالا وإرادتها السياسية في تحقيق سلم في ذلك البلد عن طريق المفاوضات السلمية ، وهي الرغبة التي أبدتها في الاجتماعات التي انعقدت فيما بين ممثلي الحكومة وجبهة "يونيداد ديفولبوسيوناريا ناسيونال غواتيمالتيكا" ، بتنسيق من الاسقف رودولفو كيشادا توروني ، وبحضور مراقب يمثل أمين عام الامم المتحدة حيث وقع الطرفان في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ في مدينة مكسيكو اتفاقا بوضع إجراءات وجدول أعمال لعملية سلم ، من أجل إيجاد حل سياسي للصراع المسلح الداخلي . وقد شكل ذلك الاتفاق الاساس لإجراء مفاوضات تالية لوضع إطار شامل لعملية إضفاء الطابع الديمقراطي في غواتيمالا .

وفي حالة نيكاراغوا ، تبعت الانتخابات الحرة التي انتهت بانتصار حزب المعارضة وتولي الرئيسة فيوليتا باريوس دي شامورو السلطة ، بدء فترة انتقال مبشرة بالآمال لدعم الديمقراطية ، وهي فترة اتسمت بعودة السلم إلى البلد وبدء سياسة راسخة للمصالحة ، وإعادة بناء حكم القانون ، والممارسة الكاملة للحريات العامة

وتعزيز آلية فعالة لتحقيق الوئام الاجتماعي والاقتصادي . وبالإضافة إلى ذلك التقدم « وضعت نهاية للتضخم المفرط الذي استمر لأكثر من ٣٠ شهرا ، وأولي الاهتمام للتحديات الاجتماعية المصاحبة لمشكلة الفقر ، ولتكاليف عملية التكيف ، وتمكن البلد من الوصول إلى مصادر متعددة جديدة لتمويل التنمية . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ » ستبدأ نيكاراغوا حوارا وطنيا واسع النطاق بشأن وضع أسس أقوى وأكثر دواما لتوطيد السلم والاستقرار في البلد .

علاوة على ذلك ، وحتى تتسم العملية السلمية الإقليمية بالاستمرارية ، فقد تم إنشاء آليات للمشاورات والاجتماعات على مستوى رؤساء البلدان اشتملت على هيئات أخرى وذلك لتقييم احترام الالتزامات التي تم التعهد بها ولمتابعتها على المستوى الإقليمي . ولقد جرى اعتماد وسائل قانونية وأنشئت آليات تكميلية لتحسين حالة حقوق الإنسان ؛ ووجدت الديمقراطية تشجيعا من خلال توسيع المجال السياسي بما يكفل وجود أنظمة تعددية حقا حيث تتاح لجميع الحركات السياسية والايديولوجية حرية التنظيم والتعبير عن نفسها والمشاركة بحرية في البحث عن حلول وفي اعتماد القرارات المتعلقة بالمشاكل ذات الاولوية التي تؤثر على شعوبنا .

ومن الاهمية بمكان أن نؤكد على أن الازمة الإقليمية وعملية السلام قد قدمتا لنا رؤية أوضح عن أبعاد المشاكل الإقليمية . وندرك أنه ينبغي علينا أن نتعدى الاعتبارات السياسية والنزاعات المسلحة وان ليس بإمكاننا تعزيز الديمقراطية ولا تحقيق سلام دائم وثابت ما لم نعتمد تدابير للنهوض بنظام اقتصادي واجتماعي يكون أكثر عدلا ويخلو من الفقر . وإذ نضع هذا نصب أعيننا ، وإذ نحرز تقدما في نضالنا من أجل تحقيق السلم ، فإن حكوماتنا ، إدراكا منها لضرورة اتخاذ تدابير مشتركة من أجل حل المشاكل الاخرى ذات الاولوية في المنطقة ، قد التزمت بتعهدات إضافية . وهذه تتضمن إنشاء برلمان لأمريكا الوسطى ، وقد أنشئ في ٢٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ بوصفه هيئة تداولية لمناقشة ووضع توصيات لمعالجة مشاكل أمريكا الوسطى ؛ وإنشاء لجنة الأمن ، والغاية منها تحديد نموذج جديد للأمن فيما بين الاقاليم ؛ وإنشاء لجنة أمريكا الوسطى الخاصة بالبيئة والتنمية . كما اتخذت في أعقاب إعلان مونتيلمار الصادر في نيكاراغوا في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، وإعلان انتيغوا الصادر في غواتيمالا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تدابير للتصدي لمشكلة إعادة تعمير أمريكا الوسطى بمجرد إنتهاء النزاعات المسلحة التي لا تزال تؤثر على بعض بلدانها .

وفيما يتعلق بمسألة الأمن ، فإننا على اقتناع أنها ما دامت عوامل زعزعة الاستقرار ، مثل وجود القوات غير النظامية وحركات التمرد ، قائمة في المنطقة فإن

التقدم صوب تحقيق أهداف لجنة الأمن طبقا لاتفاق اسكيبولاس سوف تقرره الظروف القائمة في كل بلد ، ولا سيما عملية التفاوض السياسية في السلفادور وغواتيمالا .

ومع ذلك ، فقد شجعتنا النتائج التي أسفرت عنها اجتماعات اللجنة التي حضرها مؤخرا مراقبون من بنما ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى . ولقد وافقت اللجنة ، من جملة الأمور التي وافقت عليها ، على إنشاء آلية للتحقق من مخزونات القوات المسلحة في المنطقة ، وإيجاد صيغة لتحديد العامل الحسابي اللازم لإقامة توازن معقول في القوات العسكرية والأسلحة والمنشآت . وفي الوقت الراهن فإننا ننظر في مبادرة هندوراسية بشأن مشروع اتفاقية عامة للأمن في أمريكا الوسطى ، وبدأنا مرحلة المشاورات مع السلطات الوطنية المناظرة .

وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، درجت دول أمريكا الوسطى على أن تضع لنفسها سياساتها الخاصة للتنمية والاستقرار والانتعاش الاقتصادي ، عاملة على تشجيع التعاون والمساعدة على كل من الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف . ومنذ أواخر الثمانينات ، فإن تنفيذ الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، التي وضعت بوصفها جهدا مكملا لعملية دعم السلم ، كان محل اهتمام خاص وقد حظيت الخطة بحكم طبيعتها بدعم المجتمع الدولي وتضامنه . والشيء نفسه يمكن أن يقال بشأن أنشطة متابعة المؤتمر الدولي الخاص بلاجئي أمريكا الوسطى المضطلع بها بموجب خطة العمل الاقتصادية المشتركة . وهذه الخطة تتضمن مقترحات لحل مشكلة المشردين في منطقة أمريكا الوسطى وقد جرى تطويرها بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

لقد ضاعفنا من جهودنا لكي لا يعلو صوت العنف على صوت الحوار والنهوض بالمصالحة وتسوية مشاكل المواجهة المسلحة . وفي الوقت نفسه فإن القلق يتزايد بشأن إعادة البناء الاقتصادي في المنطقة وعملية التنمية عموما . وهذا ما أدى إلى القيام بمبادرة مشتركة وردت في إعلان انتيغوا وفي خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى . والهدف هو صياغة استراتيجية جديدة متكاملة للتنمية تكون العدالة والإنصاف من

مكوناتها الاساسية . وتمشيا مع هذه السياسة سوف يعقد رؤساء دول امريكا الوسطى مؤتمر قمة للقضايا الاجتماعية في هندوراس وذلك في ١٢ و ١٣ من الشهر الحالي .

ولا تزال الجهود متواصلة للتغلب على الازمات السياسية والاقتصادية ، ولكن في ضوء محدودية وحاجات بلدان امريكا الوسطى ، فإننا سنحتاج إلى دعم وتضامن دوليين إذا كان لنا أن نحقق النجاح المطلوب .

وفي هذا الصدد ، ذكر وزير خارجية كوستاريكا ، نيهاوس كيسادا ، في الكلمة التي أدلى بها في الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أننا :

"لئن كنا نحن ، بلدان امريكا الوسطى ، نضطلع بدور قيادي في تسوية مشاكلنا ، فإن دعم المجتمع الدولي السياسي والاقتصادي لا يزال حيويا . ومن غير المعقول الادعاء بأن الازمة قد انتهت .... (A/46/PV.11 ، ص ٤٧)

وتابع قائلا إن :

"التعاون من جانب العالم المتقدم النمو يمثل عاملا حاسما إذا كان لنا أن نحقق سلما حقيقيا وديمقراطية راسخة" . (A/46/PV.11 ، ص ٤٧ - ٤٨)

لقد آن الاوان للإشارة إلى أن امريكا الوسطى على قناعة بأن الاندماج هو الطريقة المثلى للنهوض بالتفاعل والتكامل الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف التنمية . وهذه القناعة تؤكد على حاجتنا لأن تتضافر جهودنا من أجل تعزيز قدرتنا التفاوضية ، وبذلك نستطيع الاضطلاع بدور أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ففي عملية تحقيق السلم في امريكا الوسطى ، في المجالين السياسي والعسكري وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، علينا أن ننوه بمشاركة الامم المتحدة ، حيث أن الامين العام للامم المتحدة ، السيد بيريز دي كوييار ، تمشيا مع قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، قد عمل كل ما في وسعه لتحقيق حل سياسي لمشكلة المنطقة . إن الجهود ذات المغزى التاريخي التي يبذلها السيد بيريز دي كوييار إنما هي جهود تستحق تقديرنا ولسوف تكن له شعوب امريكا الوسطى دوما هذا التقدير .

وينبغي كذلك أن نذكر بالعرفان في هذا الصدد جهود فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ، هذا الفريق الذي مددت ولايته من قبل مجلس الأمن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ وجهود بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة والخاصة بالتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا ؛ ولجنة الدعم والتحقق الدولية ، التي شاركت فيها أيضا منظمة الدول الأمريكية ؛ وبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في السلفادور ؛ ودور الوساطة الذي اضطلع به الأمين العام وممثله الشخصي السيد الفارو دي سوتو في عملية السلام في السلفادور ؛ والدور الذي اضطلع به ممثله الشخصي السيد فرانشيسلو فندريل في عملية السلام في غواتيمالا .

وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، ينبغي أن نُعرب عن تقديرنا الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فضلا عن الهيئات الأخرى في المنظومة والبلدان المتعاونة التي ساعدت على تنفيذ البرامج الخاصة المكرسة لأمريكا الوسطى . إننا نُعرب جميعا عن عميق تقديرنا ويحدونا الأمل بأنها ستواصل جهودها لبناء أمريكا وسطى جديدة تمكننا من التغلب على أسباب أزمة الثمانينات التي نأمل ألا تتكرر في المستقبل .

إننا ، شعوب أمريكا الوسطى ، ندرك أننا لم نحقق لحد الآن ما نحن بحاجة إليه من السلم والاستقرار ، لكن التقدم المحرز في عملية السلام الإقليمية يمنحنا التشجيع ، ولا سيما احتمالات إيجاد حل للنزاعين القائمين في السلفادور وغواتيمالا . لذلك ، فإننا نعتبر أنفسنا في مرحلة انتقالية صوب إزالة المواجهة والعنف والخوف والإرهاب والحرب كوسيلة لتحقيق الغايات السياسية . إننا نبدأ مرحلة تاريخية جديدة تتميز بتطوير مجتمعات تشكل ديمقراطيات سياسية واقتصادية حقيقية عمادها الاحترام الكامل للحرية والكرامة الإنسانية والتضامن والتعاون بين بلدان المنطقة . وعلى هذه الدعائم فإن شعوب المنطقة تأمل بأن تصبح أمريكا الوسطى تدريجيا منطقة لا تتجزأ طابعها السلم والحرية والديمقراطية والتنمية . وفي هذا الصدد ، أعلن وزير خارجية نيكاراغوا ، السيد انريكي درايفوس مورالس ، في الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أن نيكاراغوا :

"تعلق أهمية خاصة ، خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، على الإعلان الخاص باعتبار أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية . وفي إعلان بونتاريناس الذي أقره رؤساء أمريكا الوسطى في كوستاريكا بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (A/45/906 ، المرفق) أكد الرؤساء التزامهم ..." . A/46/PV.9 ، ص ١٣٨)*

وبالنيابة عن منطقة أمريكا الوسطى أؤكد من جديد على هذا التطلع من جانبنا وآمل أن يحظى بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فلوريس برموديس (هندوراس) .

يشرفني ، أن أتولى عرض مشروع القرار A/46/L.30 بالنيابة عن مقدميه . وفي هذه المناسبة أود أن أؤكد أننا ، على خلاف ما حدث في السنوات السابقة ، نقدم إلى الجمعية العامة مشروع قرار من جزأين ، الأول يبين الحالة والتغيرات التي حدثت نتيجة لعملية السلم ، والثاني يعرب عن تطلعات ورغبات شعوبنا فيما يتعلق بما ينبغي أن تكون عليه منطقتنا في المستقبل .

مشروع القرار ألف معنون "إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى" وهو يتضمن جوانب تقليدية لطبيعة سياسية ، كما كان الحال في قرارات سابقة . فتشير الديباجة إلى عملية السلم في أمريكا الوسطى منذ توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني وعمل فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ، ولجنة الدعم والتحقق الدولية ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا الوسطى ، وإلى الأحداث الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا ، ونعرب عن التقدير لإسهام البلدان الأعضاء في مجموعة ريو عن طريق جهود السلم الإقليمية . وفي المنطوق تعيد الجمعية العامة مرة أخرى تأييدها لعملية السلم ولعمل الأمين العام للأمم المتحدة وتشجع الأطراف المعنية مباشرة على مواصلة جهودها لإنهاء حالات الصراع .

مشروع القرار باء معنون "أمريكا الوسطى : منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" . ويشير في ديباجته إلى تنفيذ العمل الهام لإعادة البناء المادي والمعنوي في أمريكا الوسطى بالشكل الذي اتفق عليه رؤساء جمهورياتنا وبما يحقق الحاجة الملحة إلى جعل القيم التاريخية والتطلعات المختلفة التي عُوِّقت في المنطقة ، حقيقة واقعة ، وإلى إنشاء إطار لتنمية مبادراتنا الخاصة وبرامجنا الإقليمية من أجل السلم ، التي يمكن أن تسهم إسهاما فعّالا في استقرار بلادنا وفي تعزيز النظم الديمقراطية ، والاحترام المطلق لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يمكن بدورها أن تسهم في الانتهاء من المفاوضات التي تجري حاليا في مناخ من الوئام والثقة المتبادلة بشأن الأمن والتحقق وتحديد الأسلحة والقوات العسكرية والحد منها .

وإذ تضع الجمعية العامة في اعتبارها التقدم الذي أحرز في عملية السلم وتدرك أننا نمر بمرحلة انتقالية وتقر بأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان أمكن التغلب عليها ، وتعترف بأننا نتحرك تدريجيا إلى عتبة مرحلة تاريخية جديدة في المنطقة فإنها "تؤكد من جديد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" وتشجع تضامن الحكومات التي تمثل إرادة شعوبها . وتشير إلى الاتفاقات التي توصلت إليها وأوجه التقدم التي أحرزتها لجنة أمن بلدان أمريكا الوسطى وتؤكد على أهمية التعاون الدولي في الجهود التي تبذلها دول أمريكا الوسطى وبصفة خاصة مجموعة البلدان المتعاونة والخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، وعلاقتها مع خطة العمل الاقتصادي لأمريكا الوسطى التي اعتمدها رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى . وأخيرا تقرر الجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت لدورتها السابعة والاربعين بندا بعنوان "الحالة في أمريكا الوسطى : إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم ، وأوجه التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" .

في ختام عرض مشروع القرار أود أن أكرر تقديرنا للأمم المتحدة وللأمين العام على مشاركتهما الفعّالة في تحقيق السلم والتنمية في أمريكا الوسطى . ونثق في أن مشروع القرار هذا سيحظى بالتأييد الإجماعي للجمعية العامة .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفدي أود أولا أن أشيد بجميع الأطراف التي أسهمت في عملية السلم في أمريكا الوسطى . لقد عجلت هذه الأطراف التحرك صوب حل عادل وسلمي للمشكلات التي أصابت المنطقة ، ولئن كانت التغييرات الجذرية العميقة تجري في العلاقات بين الشرق والغرب وفي مناطق أخرى ، فإن التقدم في أمريكا الوسطى ، وإن كان أبطأ ، كان منتظما ، وهذا أمر مشجع . إن الخطوات التي اتخذت تبين بوضوح الإرادة السياسية لقادة أمريكا الوسطى والدأب العظيم لشعوب المنطقة والجهود التي لا تكل للأمين العام للأمم المتحدة وموظفيه .

وفي بيان سياسي أمام المجلس الوطني لليابان أشار رئيس الوزراء السيد ميازاوا إلى فترة التغير الكبير الذي نشهده الآن وقال إنه على الرغم من أن الكثيرين يطلقون على هذه الفترة فترة ما بعد الحرب الباردة ، فإن هذا الإصطلاح يصف فقط الفترة التي انتهت ، وليس الفترة التي بدأت . إن المهمة الرئيسية التي نواجهنا في هذه الدورة العادية هو أن نحاول فهم المرحلة التي بدأت ، وأن نواصل بهذا الفهم ، جهودنا من أجل إيجاد عالم أفضل . ولن أبالغ مهما قلت عن أهمية هذه الجهود في عملية السلم في أمريكا الوسطى ، التي يمكن أن توفر لنا نموذجا يمكن أن يطبق على نطاق أوسع عندما تسمح الظروف بذلك . ولدي ثلاثة أسباب تدعوني إلى التفاؤل بشأن هذه العملية .

أولا ، أحرزت هذه العملية تقدما إلى الأمام ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وإلى حد كبير نتيجة لإسهام هذه المنظمة . وقد اضطلعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا ، بدور أساسي في عملية الانتقال السلمي للسلطة في نيكاراغوا ، واضطلعت الأمم المتحدة بصفة عامة بدور أساسي في إيجاد حالة أصبح من المستحيل فيها عكس اتجاه التقدم المحرز . وفي هذا الصدد فإن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلفادور وغواتيمالا ، جهود قيّمة تستحق الثناء البالغ .

ثانيا ، لقد حققت الأمم المتحدة على وجه عام ، النجاح في بناء الثقة بين الأطراف المعنية عن طريق أنشطتها المتعلقة بصيانة السلم وصنع السلم . ونظرا لوجود سلسلة عريضة من المسائل يتعين تناولها بغية تحقيق سلم دائم ، فيجب أن نستخدم الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن . وحتى الآن تمت مهام صيانة السلم على خير وجه بواسطة فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ، وأمكن بذلك تعزيز مستوى الهدوء اللازم لتعزيز عملية صيانة السلم . وهذا كله اتجاه في الطريق السليم . بيد أنه من الواجب أن نقول إنه لا ينبغي استخدام عناصر صيانة السلم ذريعة لتأخير عملية صناعة السلم . ولهذا السبب يرحب وفدي بقرار مجلس الأمن ٧١٩ (١٩٩١) الذي مدد ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى بالشروط الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق .

وأود أن أضيف أن الامم المتحدة يمكنها أن تفعل الكثير ، في حماية حقوق الإنسان الاساسية على سبيل المثال ، وينبغي لنا ، بغية المشاركة في إيجاد حل عادل وداثم للحالة في أمريكا الوسطى ، أن نضاعف جهودنا في ميدان حقوق الإنسان ، وفي غيره من الميادين وذلك في سياق الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في صنع السلم في إطار الحدود التي يسمح بها ميثاق المنظمة . إن هذا من شأنه أن يساعد في ضمان عدم النكوص عن التقدم الذي أحرز حتى الآن .

والعنصر الثالث ، ولكنه ليس الاقل أهمية ، لهذه العملية يجب أن يكون التنسيق الدقيق للمساعدة الثنائية الطرف والمتعددة الاطراف . وينبغي هنا طرح نقطتين . أولا ، إن طبيعة مشكلة لاجئي أمريكا الوسطى متغيرة . لهذا السبب ، ينبغي للحكومات المعنية وأجهزة الامم المتحدة والمجتمع الدولي متابعة المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى ، وبذل الجهود لضمان إيصال المساعدة المناسبة على نحو منسق . ثانيا ، من الضروري استقصاء أساليب ووسائل للتنسيق في المستقبل بغية تحقيق إعادة تأهيل وتعمير بلدان أمريكا الوسطى التي عانت طويلا من الحروب والصراعات الاهلية . فهذا يمكن أن ييسر الحوار الدائر بشأن طرق تحقيق السلم .

إذا كنا هنا نريد حقا لعملية السلم الحالية النجاح فيتعين علينا أن نعمل على ضمان توفير المجتمع الدولي لكل مساعدة ممكنة . ومع أن اليابان بعيدة عن أمريكا الوسطى ، إلاّ أنها عضو في مجتمع الدول وتشاطر شعوب هذه المنطقة رغباتها ومخاوفها . ولهذا السبب أرسلت اليابان أفرادا للعمل في بعثة مراقبي الامم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا ، ويسعدنا جدا أن السلام رسخت جذوره في نيكاراغوا .

إن المهمة المعروضة علينا الآن هي جعل التقدم الذي أُحرز عملية لا يمكن الرجوع عنها ، وتشجيع تحقيق حل عادل ودائم . وإذا قدر لنا النجاح فإننا سنعطي بذلك صورة عن كيفية تحقيق السلم من خلال الجهود المشتركة بين البلدان المعنية والامم المتحدة وجميع أعضاء المجتمع الدولي . واليابان تابعت من جانبها التطورات في أمريكا الوسطى ، وهي على استعداد للإسهام بكل ما يمكنها لحل الحالة في إطار متعدد الاطراف وثنائي الطرف .

وموارد اليابان الاقتصادية والفكرية لها صلة بهذا الامر ، وذلك نظرا لان المصاعب الاقتصادية والاجتماعية تكمن في جوهر الصراع في أمريكا الوسطى ، وقد كشفت حكومتي من تعاونها في هذا المجال من خلال أعمال منها على سبيل المثال عقد حلقة دراسية مؤخرا معنية بالسياسات التجارية والصناعية لدعم أمريكا الوسطى وذلك في إطار

"برنامج المشاركة من أجل الديمقراطية والتنمية" . وهذه الحلقة الدراسية ، التي كان غرضها تعزيز تعميم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في أمريكا الوسطى ، حضرها ممثلون من خمسة بلدان من بلدان أمريكا الوسطى بالإضافة إلى بنما . ويتجلى نفس الاهتمام في زيادة التعاون التقني الذي تقدمه اليابان إلى هذه البلدان . كما أننا نقوم بدعوة صحافيين من هذه البلدان لزيارة اليابان لتوفير فرصة لهم للإطلاع على كيفية عمل الصحافة في مجتمع ديمقراطي ، وذلك لاننا نؤمن بأن حرية الصحافة ذات أهمية بالغة في الديمقراطية . ويؤمن بلدي أن الديمقراطية والتنمية يسيران جنبا إلى جنب وأن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ضروري لإحلال السلام . ويصدق هذا القول بصورة خاصة على أمريكا الوسطى .

كما أشرت سابقا ، فإن عملية السلام في أمريكا الوسطى تقدمت بخطى ثابتة ، ونتمنى بصدق أن نرى ثمارها في أبكر وقت ممكن . وأن إعلان جبهة فرنتي فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وقف إطلاق النار من جانب واحد دليل على أن هناك مزيدا من الثقة في مستقبل السلفادور . إنني أحث جميع الاطراف أن تحرص على الحوار وأن لا تسمح للزخم الذي تحقق نتيجة للتطورات الاخيرة في أن يتلاشى . وفي نفس الوقت ، ونظرا لتعقد الاسباب التي أدت إلى هذه الحالة ، فإن الإدعاء بأن السلام أصبح في متناول اليد أمر سابق لأوانه . إذ لا تزال بلدان وشعوب أمريكا الوسطى تجابه نطاقا واسعا من المشاكل ، ابتداء من شكليات وقف إطلاق النار إلى حماية الحريات الانسانية الاساسية والحرية ، ومن المصاعب الاقتصادية الضخمة الجمة التي تواجهها المنطقة إلى إغاثة اللاجئين ، . إن عملية حفظ السلام لا تزال ذات أهمية بالغة .

إذا كانت هناك منظمة قادرة على معالجة جميع هذه المشاكل في وقت واحد ، وإذا كان هناك محفل يمكننا أن نعمل فيه سويا لوضع رد فعّال ومنسق ، فإنه الأمم المتحدة . بناء عليه ، فإنني أحيي ثانية الأمين العام وموظفيه على جهودهم واستميحكم العذر يا سيادة الرئيس أن أعرب عن تشجيعي للأمين العام على توجيه نداء ، إذا رأى ذلك ضروريا ، إلى المجتمع الدولي ليزيد من دعمه ، وذلك لنناضل سويا لإحلال السلم وجلب الازدهار إلى جميع شعوب أمريكا الوسطى .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن اخاطب الجمعية العامة باسم فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، البلدان الاعضاء في مجموعة الثلاثة .

منذ إنشاء مجموعة الثلاثة ، وهي تولي اهتماما شديدا للاحداث في منطقة أمريكا الوسطى . وحافزنا الوحيد على العمل هو المساعدة في تعزيز وتقوية العمليات السلمية وتعزيز التنمية في إطار من الحرية والديمقراطية .

لقد حافظت شعوب أمريكا الوسطى على إرادتها الثابتة في تحقيق الاهداف التي نص عليها اتفاق اسكويبولاس الثاني ، المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، من أجل إقامة سلام راسخ ودائم . وقد أدركت هذه الشعوب أنه من خلال الحوار والمفاوضات واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول يمكن إحلال السلم والمصالحة الوطنية . وأمريكا الوسطى اليوم أقرب ما تكون إلى إنهاء فصل من العنف والعداوة . لقد آن الاوان الآن لتدعيم أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

في هذا الإطار ، تناشد البلدان الاعضاء في مجموعة الثلاثة المجتمع الدولي تقديم الدعم للالتزامات التي اتفق عليها رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية في إعلان غوادالاخارا . ففي تلك المناسبة عبر الرؤساء عن عزمهم على تأييد عملية التفاوض في أمريكا الوسطى التي تستهدف إحلال سلام عادل وثابت ودائم ، ولتحقيق هذه الغاية حثوا على تجنب أي عمل أو تدبير من شأنه أن يضع العراقيل أمام إيجاد حل سريع للصراعات في هذه المنطقة .

بهذه الروح ، اضطلعت فنزويلا وكولومبيا والمكسيك بعدة مبادرات - كان آخرها في ٣ كانون الاول/ديسمبر في قرطاجنة ، في كولومبيا - بهدف تحقيق تعاون اقتصادي مع بلدان أمريكا الوسطى بغية تعزيز وتقوية التنمية في المنطقة . وتغطي خطط التعاون هذه مجالات مثل الطاقة والتجارة والنقل والاتصالات .

وترحب مجموعة الدول الثلاث - كما يتضح من البيان الصادر عن وزراء خارجيتها يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ - بأي دعم إضافي من المجتمع الدولي يحترم آليات التعاون السياسي والاقتصادي في أمريكا الوسطى ، وسيادة المنطقة وحقها في تقرير المصير ، ومؤسساتها الوطنية ، وبرامجها وأولوياتها ، وأية مبادرة تكون خالية من أية مشروطية .

وينبغي لنا ألا نقع بمجرد تحقيق السلم والاستقرار في فخ نسيان هذه المنطقة التي كانت ضحية للصراعات في الماضي . وبنفس القوة والالتزام الذي نكرسه للمطالبة بنزع السلاح ، علينا أن نستجيب للنداءات من أجل المساعدة المالية والتقنية التي تحتاج إليها حكومات بلدان أمريكا الوسطى ، بغية تعزيز عملية السلم والحرية وتعميم الديمقراطية والتنمية في المنطقة .

إن مصادر التوتر وعدم الاستقرار مستمرة في منطقة أمريكا الوسطى التي ننتمي إليها ، وهي تُبقي المجتمع الدولي متيقظا في متابعة احتمالات السلم والاستقرار والأمن في المنطقة .

ولدى اجتماع رؤساء جمهوريات كولومبيا وفنزويلا والمكسيك في مدينة كوزوميل بالمكسيك يوم ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، اعترفوا بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، التي قام بدور الوساطة فيها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله . ومنذ ذلك التاريخ ، لم تتوقف عملية التفاوض ، وأصبح من الممكن الآن تصور نهاية لذلك الصراع .

إننا نعترف ، كما يقول الأمين العام في تقريره المقدم الى الجمعية العامة بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، بأن هناك جماعات منعزلة لاتزال تعارض عملية التفاوض وكل من يؤيد تلك العملية . ومع ذلك ، نحن ليس لدينا أي شك في أن الأطراف المشتركة في المفاوضات ، وشعب السلفادور ككل ، لن تضعف عزيمتهما فيما يتعلق بالتفاوض . وهنا سيكون استمرار دعم المجتمع الدولي أمرا مطلوبا لضمان عملية الانتقال السلس الى مرحلة السلم الدائم .

ويحدونا الأمل في أن يُمكننا انهاء الصراع من اتخاذ خطوات راسخة صوب تحقيق الأهداف الأخرى المحددة في اتفاق جنيف المؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وبوصفنا أصدقاء للأمين العام ، فإننا سنقوم مع أسبانيا بالمحافظة على التزامنا بدعم جهود الأمم المتحدة .

وفي الآونة الأخيرة ، وافق رؤساء جمهوريتنا الثلاثة أيضا على تشجيع المحادثات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بغية تهيئة المناخ اللازم لتحقيق السلم والتنمية في ذلك البلد . ونحن نوجه هذا النداء مرة أخرى ، آملين أن تحرز المفاوضات المزيد من التقدم الحاسم . ونحن نكرر التأكيد على دعمنا لتلك العملية . ونعرب عن تأييدنا الكامل أيضا للعمل الذي يقوم به الأمين العام وممثله .

وتعتبر مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ، خافيير بيريز دي كوييار ، وممثليه في هذه العملية بصورة مباشرة تنم عن الشجاعة والالتزام عاملا لا غنى عنه لإحراز تقدم صوب حسم الصراعات في السلفادور وغواتيمالا . وتود حكوماتنا التي كان لها شرف دعم الأمين العام في جهوده تلك ، أن تسجل امتنانها للعمل الذي يجري القيام به لصالح السلم والتنمية في المنطقة .

ونعترف أيضا بأن بعضا من أنبل وانجح جهود الأمم المتحدة قد بذل في أمريكا الوسطى ، مما يتجلى في شتى عمليات صيانة السلم الجارية في تلك المنطقة .

إن إعادة تأكيد الجمعية العامة على إعلان بونتاريناس ، الذي يجعل أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية ، سيعزز بالتأكيد الإرادة التي أظهرتها بلدان أمريكا الوسطى . كما أنه سيمكّن المجتمع الدولي ككل من دعم الأهداف الواردة في ذلك الإعلان .

وتود البلدان التي تكوّن مجموعة الدول الثلاث أن تشارك بلدان أمريكا الوسطى المجاورة لها في الهدف المتعلق بالنهوض بالسلم الشامل ، وتشجيع الديمقراطية ، وإحياء التنمية في المنطقة . فنحن نعيش في نفس الحيز الجغرافي والتاريخي ، وبالتالي ، فإن هدفنا هو دعم إرادة بلدان أمريكا الوسطى والاستجابة للطلبات التي

نتلقاها للمساهمة في الحوار الذي يستهدف إحلال السلم وتحقيق التنمية . ويحدونا الأمل في أن يبدي مجتمع الأمم تضامنه مع هذا الجهد .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء .

خلال الاثني عشر شهرا الماضية أحرز المزيد من التقدم في اتجاه السلم والحوار والمصالحة في أمريكا الوسطى ، وصوب ترسيخ الديمقراطية والتوصل الى نهج أكثر توازنا للأمن الاقليمي ، ونحو التعاون الاقليمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن عملية السلم في أمريكا الوسطى ، التي حظيت بالمساندة الكاملة من الدول الاثنتي عشرة وبالاهتمام الوثيق من هذه الجمعية العامة لسنوات عديدة ، يبدو أنها أخذت أخيرا تتيح الآفاق للسلم والاستقرار اللذين تشتد الحاجة إليهما من أجل إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لبلدان تلك المنطقة .

لقد تحققت قوة الدفع الأخيرة لعملية السلم في إطار اتفاق اسكيبولاس بفضل ما أبداه جميع الأطراف - وخصوصا أطراف صراعات السلفادور وغواتيمالا - من التزام متجدد بأسلوب الحوار والتفاوض باعتباره الأسلوب المؤكد والفعال للغاية الذي يؤدي الى التسوية الدائمة .

وكان هناك إسهام حيوي من جانب الأمم المتحدة وأمينها العام . ومن الأدلة العملية على الفرص الجديدة المتاحة لحل الصراعات الاقليمية نتيجة لخفض التوترات بين الشرق والغرب ، أنه قد أصبح بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع بدور دائم ونشط في جهود السلم . وقد قام الأمين العام بدور حاسم في توجيه العملية الى مرحلتها الحالية ، وذلك بأخذه بمجموعة متنوعة من النُهج والترتيبات المؤسسية المبتكرة للتأثير في مجرى هذه العملية .

وترحب الدول الاثنتا عشرة بحرارة بالجهود التي بذلت والنتائج التي تحققت . ولقد أيدنا باستمرار المبدأ القائل بأن الحلول اللازمة لصراعات أمريكا الوسطى ينبغي أن تأتي من داخل المنطقة نفسها ، وأن المسؤولية عن العملية التفاوضية تقع

على عاتق الأطراف المعنية في المقام الأول . ويدل المسار الحالي لعملية السلم والدور المناسب الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأمينها العام في هذا السياق على الملاحية المستمرة لهذا النهج .

وقد بذلت جهود كبيرة لوضع نهاية للمجابهة المسلحة في السلفادور التي أدت خلال فترة تزيد على عقد من العنف المنقطع الى مقتل أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص بالإضافة الى معاناة انسانية تفوق الوصف وخسائر مادية غير عادية .

إن التزام كلا الجانبين الثابت بالتوصل الى تسوية متفاوض عليها ممكن المفوضية ، على الرغم من ذلك ، من إحراز تقدم كبير نحو التصالح وذلك بمساعدة لا تقدر بثمن من جانب الممثل الشخصي للأمين العام والمساندة المتينة من قبل مجموعة الاصدقاء الاربعة للأمين العام - اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وهناك معلمان هامان يميزان عملية التفاوض في سنة ١٩٩١ : أولا ، الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نيسان/ابريل بالمكسيك بشأن مجموعة محدودة من الاصلاحات الدستورية والاصلاحات في الهياكل القضائية والعسكرية ؛ وثانيا ، ما يسمى باتفاق نيويورك المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر والذي يشمل مجموعة من المسائل الامنية والاقتصادية تتناول إعادة إدماج أعضاء جبهة فاربوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة المدنية . وبالإضافة الى ذلك ، حدث تطور جديد ومشجع في سنة ١٩٩١ ، هو مشاركة الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية الكبرى والقوات المسلحة في مناقشة وطنية عريضة تتعلق بالتدابير الاصلاحية قيد النظر .

وقد رحبت الدول الاثنتا عشرة بالإعلان الصادر عن جبهة فاربوندو مارتي للتحرير الوطني في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بانها ستوقف جميع العمليات الهجومية ، كما شعرت بالتشجيع بعد الرد الايجابي للرئيس كرستياني . غير أننا نحس بالقلق إزاء التقارير الواردة بعد ذلك بشأن استمرار أعمال العنف من قبل كلا الجانبين ونكرر الإعراب عن الاعتقاد بأن التعقل وحسن النية ضروريان إذا ما أريد بلوغ اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار . وفي هذا الصدد ، تود الدول الاثنتا عشرة التذكير بنداء مجلس الامن الموجه الى الطرفين والوارد بالقرار ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بغرض مواصلة عملية المفاوضات على نحو عاجل وبمرونة حتى يتسنى التوصل الى اتفاق بشأن تحقيق الاهداف المنصوص عليها في جنيف وكراكاس في أقرب وقت ممكن ووضع حد نهائي للنزاع المسلح بأسرع وقت متاح .

مازلنا مستعدين لتقديم المساعدة اللازمة ، إذا ما طُلبت منا وفي حدود امكانياتنا ، وذلك فيما يتعلق بأي ترتيبات للتحقق والترتيبات الانتقالية التي قد ينظر فيها مجلس الامن بحيث تقترن بتسوية نهائية .

إن الاتفاق البعيد المدى بشأن حقوق الانسان المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٠ بين الحكومة وجبهة فاربوندو مارتي للتحرير الوطني ، يثبت التزام الجانبين بالعمل لتحقيق تحسن هيكلي . وفي ضوء هذا الاتفاق ، أنشأ مجلس الامن بقراره ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، بعثة تحقيق معنية بحقوق الانسان بوصفها العنصر الأولي لبعثة أكبر ، وهي بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور التي سيناط بها تنفيذ المهام التنفيذية التي تضطلع بها الامم المتحدة فيما يتصل بعملية السلام في السلفادور . وإن الصلاحيات الشاملة لبعثة الامم المتحدة في السلفادور توفر الاستعدادات اللازمة لاوسع بعثة لحقوق الانسان تُشكلها الامم المتحدة حتى الآن وذلك تأييدا للالتزام بحقوق الانسان في أي من فرادى الدول الاعضاء . وفي حين تظل حالة حقوق الانسان في السلفادور مدعاة للقلق ، فإن ساستور رودريخو مقرر المنظمة المعني بحالة حقوق الانسان في السلفادور يشير ، في أحدث تقرير له ، الى إحراز بعض التقدم الملموس . كما يشير تقرير الأمين العام الثاني المتعلق ببعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور ، المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الى اتجاه مماثل . وحيث أن كلا الجانبين في النزاع قدما تأكيدات بتعاونهما الكامل مع بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور ، فإن الدول الاثنتي عشرة تأمل في تحقيق تحسن دائم في حالة حقوق الانسان بالسلفادور في نهاية الامر .

لقد دخلت عملية المصالحة الوطنية في غواتيمالا مرحلة جديدة عندما توصلت حكومة غواتيمالا وممثلو المجلس الثوري الوطني ، في مدينة مكسيكو في نيسان/ابريل الماضي ، الى توافق للآراء بشأن الاتفاق الاجرائي في مجال السعي الى السلام بالوسائل السياسية وبشأن برنامج عام للمفاوضات .

وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد تأييدها التام لاتفاقات مدينة مكسيكو . ومن شأن المفاوضات التي بدأت في حزيران/يونيه ، والتي شملت ، في جملة أمور ، عملية إشاعة الديمقراطية وحقوق الانسان ، وإقرار وقف نهائي لإطلاق النار ، وإدماج المجلس الثوري الوطني في الحياة السياسية ، أن تخلق ليس فقط احتمالات جديدة لتسوية مسألة المواجهة المسلحة في حد ذاتها ، وإنما ستساعد أيضا حكومة غواتيمالا ،

بمساندة من جميع قطاعات المجتمع ، على تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية وكفالة حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية في كل انحاء مجتمع غواتيمالا . ونحن نحث الجانبين كليهما بمساهمة هامة من لجنة المصالحة الوطنية ، والمصالح ، والممثل الشخصي للامين العام ، على المضي بسرعة في سبيل عقد اتفاق باقرب وقت بشأن جميع البنود المعلقة في برنامج مفاوضاتهما .

وترحب الدول الاثنتا عشرة ترحيبا حارا ببيان رئيس جمهورية غواتيمالا الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والذي اعترفت فيه حكومة غواتيمالا باستقلال دولة بليز وأنشأت بموجبه علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين . ونعتقد أن هذا يشكل خطوة رئيسية نحو حل المشكلة الثنائية كما ينبغي له أن يسهم في تعزيز الاستقرار الاقليمي . وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن تواصل حكومتا بليز وغواتيمالا العمل في سبيل التسوية التامة والنهائية للنزاع .

في نيكاراغوا ، تم تسريح قوات المقاومة بطريقة سلمية ومُرضية ، وذلك بمساعدة لا غنى عنها من فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى واستنادا الى الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة نيكاراغوا والمقاومة في اطار عملية "اسكيبولاس" . وقدمت مساعدة لا تقدر بثمن في مجال تسريح قوات المقاومة وإعادة إدماجها في الهيكل السياسي والاقتصادي لنيكاراغوا وذلك من اللجنة الدولية للدعم والتحقق التي أنشأتها الامم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الدول الامريكية خدمة لهذه الاغراض .

وتحث الدول الاثنتا عشرة جميع القوى السياسية والاجتماعية في نيكاراغوا على أن تظل ملتزمة بروح المصالحة الوطنية التي اتضحت في اتفاقات الحوار في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بشأن تعزيز الديمقراطية واستعادة الاقتصاد لحيويته . وتؤكد المجموعة والدول الاعضاء فيها استعدادها لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيكاراغوا .

وقد اتُخذت ، على مدار الشهور الماضية ، خطوات بناءة تعزيزا للامن الاقليمي في أمريكا الوسطى . وواصل فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى عمليات

الرصد التي يقوم بها على طول حدود بلدان أمريكا الوسطى وإن جرى ذلك على نطاق مخفض الى حد ما . وفي حين ينبغي أن يؤدي المزيد من التقدم في عملية السلم الاقليمية الى التخفيض التدريجي لضرورة نشر المراقبين التابعين لفريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، إلا أن الدول الاثنتي عشرة تتفق مع الملاحظة التي أبداها الامين العام في تقريره المقدم الى مجلس الامن والمؤرخ في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ من أن وجود فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى يشكل عنصرا لاستتباب الاستقرار في المنطقة . وفي ضوء هذا ، نرحب باتخاذ قرار مجلس الامن ٧١٩ (١٩٩١) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ والذي ينص ، ضمن مسائل أخرى ، على تمديد ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة حتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، وكذلك على رجاء الامين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الامن خلال ثلاثة أشهر بشأن أية تطورات في المنطقة مما يوضح أنه ينبغي إعادة النظر في الحجم الحالي لفريق مراقبي الامم المتحدة أو في مستقبله .

وترحب الدول الاثنتا عشرة ، أيضا ، بأهداف لجنة الأمن لأمريكا الوسطى وبعملها . فالاتفاق الخاص بتدابير بناء الثقة والقرار القاضي بإعداد قوائم بأعداد العسكريين والعتاد والمعدات سيسهمان في إقامة توازن بين القوات ، وفي زيادة الثقة وتعزيز الأمن في المنطقة . والدول الاثنتا عشرة تؤكد تأييدها للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في تعاونهما مع حكومات أمريكا الوسطى على تحقيق ذلك التوازن عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات .

وتؤيد الدول الاثنتا عشرة الرأي القائل بوجوب بذل جهود خاصة للنهوض على الوجه الأكمل وعلى جناح السرعة بعملية ادماج جميع اللاجئين والنازحين في مجتمعاتهم . وتحقيقا لتلك الغاية تؤكد الدول الاثنتا عشرة مجددا استعدادها لدعم تنفيذ خطة العمل المنسقة من أجل اللاجئين والعائدين والنازحين في أمريكا الوسطى ، وهي تدرك أهمية الخطة الصحية ذات الأولوية لأمريكا الوسطى وبنما ، وسوف تتعاون مع أمريكا الوسطى في تعزيز تنفيذ المرحلة الثانية من تلك الخطة التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها في مدريد في أيار/مايو ١٩٩١ . كما أنها تعتزم تمويل برنامج هام في المنطقة يستهدف تحسين فرص بقاء الأم والطفل معا على قيد الحياة .

وبالنظر الى تضاؤل خطر نشوب حرب أهلية ودخول أمريكا الوسطى مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية والاستقرار الاقليمي ، ينبغي ألاّ يقف المجتمع الدولي مكتوف اليدين حيال التحديات الهائلة الماثلة في عملية إعادة البناء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وعلى الصعيد الوطني في أمريكا الوسطى ، ستواجه خيارات صعبة عند اعتماد سياسات التكيف الاقتصادي وتحقيق الاستقرار . والمجموعة الأوروبية تؤكد مجددا حرصها على الاسهام ، بالأدوات المتاحة لها ، في تنفيذ البرامج الرامية الى التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية التي تواجهها بلدان أمريكا الوسطى نتيجة لتدابير التكيف .

ولئن كان من المتعين ايجاد حلول للمشاكل الخاصة الناشئة عن خدمة دين المنطقة الخارجية ، فلا يزال الوصول الى رؤوس الأموال اللازمة من أجل القيام

باستثمارات جديدة يشكل عاملا جوهريا من عوامل تحقيق النمو الاقتصادي . وفي هذا الصدد ، تسجل الدول الاثنتا عشرة أن المساعدة المقدمة للمنطقة من المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها قد زادت زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة .

وعلى الصعيد الاقليمي ، تجد أن تحسن المناخ السياسي يتيح بالتدريج فرصا حقيقية للتعاون الاقتصادي والمالي . والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها تؤيد حكومات أمريكا الوسطى في التزامها بإنشاء مجموعة اقتصادية في ذلك البرزخ . ومن ثم ترحب الدول الاثنتا عشرة بتنفيذ العديد من مشاريع التعاون والتكامل الاقليميين المستفيدة مما توفره المجموعة الاوروبية من مساعدات مالية وتقنية . كما أننا نؤيد تأييدا كاملا أهداف ومقاصد الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى التي تعد في رأينا ذات أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

إن الدول الاثنتي عشرة تؤيد تأييدا حارا الاهداف الواردة في الإعلان المعنون "نحو نظام بيئي دولي جديد" الذي أصدره في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ رئيس كوستاريكا . ونحن على استعداد للتعاون مع بلدان أمريكا الوسطى في جهودها لمكافحة الاساءة الى البيئة وإعادة التوازن البيئي الطبيعي وصونه .

والدول الاثنتا عشرة تعتبر مكافحة الآفة الدولية المتمثلة في المخدرات مسالة ذات أولوية عليا ، وتؤكد مجددا استعدادها لدعم المشاريع التعاونية الرامية الى تخفيف وطأة مشاكل المخدرات في أمريكا الوسطى .

وتعد الطائفة العريضة من المبادرات التي اضطلع بها خلال العام الماضي لكفالة زيادة التعاون بين بلدان أمريكا الوسطى وسائر البلدان والاقاليم فاتحة خير لعملية إعادة البناء في المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . فالاجراءات المشتركة التي اتخذتها مجموعة الثلاثة واتفاقات توكستلا غوتييريز والروابط التي أقيمت مؤخرا بين بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة ريو التي تضم البلدان الديمقراطية في أمريكا اللاتينية . كلها أمور ستسهم في توطيد الصلات الجديدة مع جيران المنطقة في أمريكا اللاتينية .

والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها على استعداد للإسهام في التدابير الرامية الى تعزيز الحوار والمساعدة وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان أمريكا الوسطى الديمقراطية . وفي هذا الصدد ، تؤكد الدول الاثنتا عشرة التزامها بعملية سان خوسيه باعتبارها القناة الرئيسية للتعاون مع بلدان أمريكا الوسطى . وفضلا عن ذلك ، ترغب الدول الاثنتا عشرة في التعاون مع "الشراكة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى" المنشأة حديثا .

وتدرك المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها ادراكا تاما أهمية زيادة التعاون الاقتصادي مع بلدان أمريكا الوسطى . وهي على اقتناع بأن اكتمال السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٢ وتضاعف جهود بلدان أمريكا الوسطى في سبيل تحقيق التعاون والتكامل الاقليميين في المجال الاقتصادي سيساعدان المنطقتين على بلوغ ما تتطلعان اليه من التوسع في علاقاتهما الاقتصادية وتنويعها .

والروابط بين الدول الاثنتي عشرة وبلدان أمريكا الوسطى تظل متينة . فهي تستمد جذورها من التاريخ والثقافة وتقوم على رغبة مشتركة في إحلال الديمقراطية والتعددية السياسية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي وعلى احترام حقوق الإنسان .

ولقد سعت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها ، الى تشجيع وتعزيز عملية المفاوضات في جميع أنحاء أمريكا الوسطى من خلال الحوار السياسي والاقتصادي القائم مع بلدان تلك المنطقة منذ عام ١٩٨٤ . وفي وقت تتبدى فيه على نحو لم يسبق له مثيل الحاجة الى الالتزام المتجدد والمساعدة المتواصلة ، تؤكد المجموعة والدول الاعضاء بها مجددا اعتزامها زيادة تكثيف وتعميق ذلك الحوار بغية تدعيم التقدم المحرز وإكمال عملية السلم .

السيد سيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية ، وهي الاتجاهات القائمة على الاعتراف العالمي بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى توازن المصالح

على الاصعدة العالمية والاقليمية والوطنية كان لها اثرها في جميع مناطق العالم بلا استثناء . ومن ثم ، فقد شاركت امريكا الوسطى ، ايضا ، في تلك التفاعلات . وهي التي كانت تعتبر حتى عهد قريب بؤرة لصراعات ضارية ومعقدة .

ولقد تابع المجتمع الدولي لسنوات عديدة بمزيد من القلق المواجهة المسلحة التي دامت زمنا طويلا في امريكا الوسطى ، والتي أودت بأرواح كثيرة ، والتي جلبت على شعوب المنطقة الدمار والكوارث ، وترتب عليها زعزعة الامن الاقليمي والدولي . واستلزم الامر بذل جهود هائلة لإقرار عملية تفضي الى تسوية . وجاءت تلك العملية نتاجا للنهج الرشيد والمسؤول الذي اتبعته دول امريكا الوسطى ذاتها بدعم نشط من دول تقع خارج تلك المنطقة ومن المجتمع الدولي بأسره . ومما لا جدال فيه أن الفضل يرجع في المقام الاول الى الامم المتحدة التي تجري حاليا في امريكا الوسطى الاستفادة على نحو فعال من قدراتها في مجال صيانة السلم . كما أن منظمة الدول الامريكية تسهم اسهاما هاما في تحقيق تسوية سلمية في المنطقة .

إن جهود الوساطة التي بذلها الأمين العام السيد بيريز دي كوييار وممثله الخاص السيد دي سوتو ، في سبيل تحقيق الاتفاق بين الاطراف في النزاع وتهيئة الظروف المواتية لإحلال السلم في المنطقة جهود جديرة بأن تقيّم تقييما ايجابيا جدا . كما نلاحظ أيضا مع الارتياح الدور الايجابي الذي قام به أصدقاء الأمين العام في عملية السلم وهم - فنزويلا وكولومبيا والمكسيك واسبانيا . وهناك عنصر آخر من عناصر تحقيق الاستقرار يتمثل في نشاط فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، وبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور .

ويجدر أن نشير أيضا الى أهمية التجاوب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وتبين الحقائق الموضوعية أنه بدون التغيير الجذري الذي شهدته العلاقات بين بلدينا ما كان من الممكن حدوث التغيرات النوعية العميقة التي أتاحت لنا أن نتكلم عن بداية حقبة جديدة وسلمية في تاريخ العالم . ولم تكن هذه التطورات الايجابية التي شهدتها الحالة في أمريكا الوسطى ممكنة خارج هذا الاطار . فالتجاوب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يشجع في أمريكا الوسطى والمناطق المجاورة لها على تعزيز الاستقرار في أمريكا اللاتينية . وهناك تفاهم مشترك بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة حول الحاجة الى اتخاذ خطوات أخرى مشتركة للنهوض باتفاقات اسكيبولاس في مجموعها ، بما فيها انهاء الطابع الديمقراطي ، ووقف اطلاق النار ، وتسوية المنازعات القائمة ، والمصالحة الوطنية ، والتنمية الاقتصادية ، ونزع السلاح على الصعيد الاقليمي .

وبفضل الجهود التي بذلها هذا العام الطرفان المتنازعان في السلفادور بغية وقف المواجهة المسلحة ، أمكن اتخاذ كثير من القرارات الهامة . وتوفر هذه القرارات امكانات حقيقية لابرام اتفاقات تستهدف إنهاء النزاع الطويل الامد في السلفادور في المستقبل القريب .

ويرحب الاتحاد السوفياتي بالاتفاقات التي تحققت في أيلول/سبتمبر من هذا العام في نيويورك بين ممثلي حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير

الوطني ، والتي أرست الاساس لإدماج مقاتلي الجبهة دون تمييز في الحياة السياسية الداخلية لهذه الدولة من دول أمريكا الوسطى . وقد أخرجت تلك الاتفاقات عملية المفاوضات من حالة الجمود ، وفتحت الطريق أمام الحكومة والمتمردين لبذل الجهود الضرورية من أجل التوصل على وجه السرعة الى اتفاق حول الموضوعات المتعلقة بوقف اطلاق النار ، والتغلب على الخلافات القائمة بشأن الجوانب التي لم تحل من التسوية السلمية .

ومما يتسم باهمية كبيرة أيضا تلك الخطوات التي اتخذت مؤخرا من كلا الجانبين لوقف العمليات العسكرية العدائية . وتشجع هذه الخطوات على ايجاد الظروف المواتية لنجاح الاجتماع الجاري الآن في موعده في المكسيك بين ممثلي الحكومة وممثلي الجبهة .

وكما ذكر البيان المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الصادر في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ حول السلفادور ، فهناك حاجة لان يلتزم الجانبان بتعهداتهما بالحفاظ على نهجهما البنّاء وبذل كل الجهود اللازمة من أجل التوصل الى وقف اطلاق النار على وجه السرعة تحت اشراف دولي ، والبدء في تنفيذ تدابير تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية . ويستطيع شعب السلفادور أن يواصل الاعتماد ، كما فعل في الماضي ، على تاييد الاتحاد السوفياتي ودعمه الكاملين في جهوده الرامية الى بلوغ تلك الاهداف .

وهناك احتمالات مشجعة للتوصل الى تسوية سياسية في غواتيمالا . ونحن نتابع عن كثب تطور عملية المصالحة الوطنية في ذلك البلد ، كما نرحب بما يبديه جانبا النزاع من تصميم على التقريب بين مواقفهما وعلى التماس حلول مقبولة من الجانبين . ويرحب الاتحاد السوفياتي بالمفاوضات الجارية بين الحكومة والمتمردين في غواتيمالا ، وهو يحبذ زيادة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي من أجل نجاح التنمية هناك .

ويرى الوفد السوفياتي أن أهداف التسوية السياسية للحالة في أمريكا الوسطى تتفق تماما مع ما ورد في مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/46/L.30 ، الذي يعبر عن التاييد للمبادرات التي اتخذتها دول المنطقة وجهود الامين العام .

ونحن نعلّق أهمية خاصة على القرار الذي اتخذه رؤساء دول أمريكا الوسطى بتحويل المنطقة الى منطقة للسلم والحرية والديمقراطية والتنمية ونرى أن المصادقة على تلك الاهداف من جانب السلطة المتمثلة في الجمعية العامة سوف يعطي قوة دفع جديدة للجهود الاقليمية .

ونعتقد أن مشروع القرار يولي الاعتبار على نحو واف للاتجاهات الايجابية السائدة في أمريكا الوسطى ، واعتماده بتوافق الآراء سييسر التسوية النهائية بالوسائل السلمية للمشاكل المطروحة على طاولة المفاوضات .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد حكومتي تأييدا تاما مشروع القرار المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى المعروض الآن على الجمعية والذي يسعدنا أننا قد شاركنا في تقديمه . كما نؤكد من جديد تأييدنا الشديد لاتفاقات اسكيبولاس الثانية بوصفها اطارا لعملية سلام متكاملة وشاملة تستهدف تحقيق الديمقراطية والامن والتنمية لأمريكا الوسطى بأسرها .

وتشيد حكومتي بالامين العام وممثله الخاص لاسهامهما البارز في عملية السلام ، ولا سيما اسهامهما في الجهود التي أدت الى توقيع اتفاقات نيويورك في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ ، بين حكومة السلفادور وحركة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وتشكل تلك الاتفاقات انجازا هاما في عملية التفاوض التي نأمل جميعا أن تنهي النزاع في السلفادور . وكان تدخل الامين العام المباشر عاملا أساسيا في تحقيق النجاح لجولة نيويورك . ونرى أن الدور الذي اضطلع به الامين العام لا يمكن الاستغناء عنه لضمان وصول المفاوضات الجارية حاليا الى نتائج ناجحة في أسرع وقت .

كما أود أن أعرب عن تقدير حكومتي لحكومات اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، وهم مجموعة أصدقاء الامين العام الذين كان اهتمامهم واشتراكهم العامل الاساسي فيما أحرز من تقدم .

كما تشيد حكومتي أيضا حكومة السلفادور وبجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لما أبدتاه من مرونة وجدية خلال جولتي المفاوضات في نيويورك في

أيلول/سبتمبر وفي المكسيك في تشرين الاول/اكتوبر . ونهنئ على الاخص الرئيس كريستياني لما يوفره للعملية من قيادة وبصيرة . إن نهجه الذي يتسم بالحنكة وذكاءه وما يتمتع به من سلطة كممثل لشعب السلفادور الذي انتخبه انتخابا صحيحا ، كلها امور جوهرية - لنجاح العملية - .

وبالرغم من أن عملية السلام في السلفادور تتقدم إلاّ أنها لم تكتمل بعد . وفي هذه اللحظة يجتمع ممثلو طرفي النزاع في المكسيك . ونحن نحث الطرفين على أن يواصلا المفاوضات بنفس الروح التي أفضت الى تحقيق ذلك الانجاز الكبير الذي أحرز في نيويورك . وينبغي على الطرفين أن يتفاوضا على وجه السرعة وأن يتحليا بالمرونة . ومن المهم أن يتم التوصل الى وقف لاطلاق النار يخضع لاشراف دولي في أقرب فرصة ، حتى يمكن تجنب ضياع الارواح بلا مبرر . ونتعشم أن يتم الاتفاق على هذا الوقف لاطلاق النار وعلى تسوية شاملة قبل نهاية هذه السنة .

ومن المحزن أن العنف مستمر في السلفادور في هذه الاثناء . ونحن نشعر بالقلق خاصة ازاء المواجهة المسلحة بين العسكريين وبين جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، على الرغم من النداءات المتكررة . وينبغي على الطرفين ممارسة ضبط النفس حتى يمكن تجنب أي تصعيد جديد للعنف ، فذلك لن يؤدي إلاّ الى الاضرار بعملية المفاوضات . ونحن ندين بشدة الاستيلاء على الاراضي على نطاق واسع والهجوم على مزارع البن من جانب الجبهة . ولن تساعد هذه التكتيكات على تقريب شعب السلفادور من السلام ، ولن تؤدي الى ادماج مقاتلي الجبهة في الحياة المدنية . فهذا الاندماج في المجتمع المدني هو ما ينبغي أن يركز عليه مقاتلو حرب المفاوضين في السلفادور الآن .

ونلاحظ في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد الشواغل الامنية والاقتصادية للمقاتلين السابقين في مرحلة ما بعد التسوية السلمية . ونحن نؤيد اتخاذ تدابير قوية لحماية أمن جميع مواطني السلفادور ولضمان أن تشارك جميع القطاعات والافراد ، بصرف النظر عن الآراء أو العقائد السياسية ، مشاركة آمنة وصريحة في العملية السياسية . وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أن تسوية الصراع في السلفادور ستتيح توجيه الموارد المخصصة الآن للاغراض العسكرية الى أهداف اقتصادية تساعد على المصالحة والتعمير الوطنيين ، بما في ذلك تسريح المقاتلين السابقين وادماجهم في الحياة المدنية .

وحكومة بلدي مستعدة ، سواء بصفتها عضوا في مجلس الامن أو بأي صفة أخرى ، لان تدعم دعما كاملا ، بناء على طلب الامين العام ، تنفيذ أي اتفاقات يتوصل اليها الاطراف قبل وقف اطلاق النار .

غير أن شعب السلفادور وحده هو الذي يستطيع أن يتفاوض حول إنهاء الصراع . وحكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني هما وحدهما القادرتان على بناء الثقة وتحقيق المصالحة الوطنية عن طريق المفاوضات المباشرة . والولايات المتحدة تعترف بحكومة الرئيس الفريدو كريستياني المنتخب ديمقراطيا ، وتؤيدها بوصفها الحكومة الشرعية في السلفادور ، ونحن واثقون بأن حكومته ستواصل اتباع نهج بنّاء ومرن ازاء العملية التفاوضية الجارية .

وفي حين أن الهدنة الحالية قد خفّضت من مستوى العنف ، فإن جميع الاطراف ينبغي أن تستهدف وضع حد نهائي للاقتتال في أقرب وقت ممكن عن طريق الاتفاق على وقف لاطلاق النار خاضع لاشراف دولي . ويجب إنهاء المرحلة التي يعد العنف فيها وسيلة مقبولة للتعبير السياسي في السلفادور .

إن حكومة بلدي تؤيد عملية السلم في أمريكا الوسطى من جميع جوانبها ، وتؤيد تحقيق الديمقراطية ونزع السلاح والتنمية على الصعيد الاقليمي . ومن شأن الحل

التفاوض للصراع في السلفادور أن يعزز بقدر كبير العملية الاقليمية ، بما في ذلك نزع السلاح الاقليمي .

كما تؤيد الولايات المتحدة عملية المصالحة الوطنية الجارية في غواتيمالا ، ونحث الاطراف المشتركة في ذلك الحوار على مضاعفة جهودها من أجل التوصل الى تسوية سلمية للصراع في ذلك البلد .

أما فيما يتعلق بالحالة في نيكاراغوا ، فنحن نؤيد حكومة الرئيسة شامورو المنتخبة ديمقراطيا ، وسياستها القائمة على المصالحة الوطنية ، ونحث جميع الاطراف في ذلك البلد على التعاون مع السيدة شامورو من أجل تحقيق هدف المصالحة الوطنية بصورة كاملة .

ونحن نلاحظ الدعوة الواردة في مشروع القرار المعروض علينا الى تقديم دعم تقني واقتصادي ومالي الى أمريكا اللاتينية . والولايات المتحدة قد قدمت ، وهي ستواصل تقديم ، هذا النوع من المساعدة .

ونحن نلاحظ في هذا الصدد دور محفل "المشاركة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى" ، الذي هو محفل يمثل استجابة للحظة تاريخية تسعى فيها حكومات وشعوب المنطقة الى توطيد الامل في السلم ، ومواصلة تعميق الديمقراطية ، وتشجيع التنمية الاقتصادية الاكثر نشاطا وانصافا . ومحفل المشاركة محفل متعدد الاطراف يسعى ، دون أن يشكل تكرارا أو بديلا لمحافل أو مبادرات أخرى ، الى تركيز الانتباه البنّاء على قضايا أمريكا الوسطى ، والتشجيع على دعم الديمقراطية والتنمية في المنطقة ، ويضم المحفل البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وجمهوريات أمريكا الوسطى ، بما فيها بنما ؛ ومجموعة الثلاثة الامريكية اللاتينية ؛ ومنظمات دولية شتى .

وعلى مدى العام الماضي ، تحقق تقدم مطرد صوب تحويل هذه المشاركة من فكرة مجردة الى حقيقة واقعة . وقد شكلت اللجنة التنسيقية ، التي أنشئت في سان خوسيه ، أفرقة خبراء طوعية في مجالي الاهتمام العريضين ، وهما دعم التنمية الاقتصادية ،

ودعم التطور الديمقراطي . وقد استكملت هذه الافرقة عملها ورفعت تقاريرها الى اللجنة التنسيقية وحكومات امريكا الوسطى . ونحن نتطلع الآن الى انعقاد الجلسة العامة التالية التي ستستضيفها حكومة كندا في أوتاوا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ونتوقع أن يقوم مؤتمر أوتاوا بالاستفادة من توصيات حكومات امريكا الوسطى ، والاتفاق على خطة عمل تتحدد فيها مجالات الاهتمام ذات الاولوية التي يُسترشد بها في عمل المحفل خلال العام التالي .

وسوف تظل حكومة بلدي مستعدة لمواصلة دعمها الكامل للامين العام والامم المتحدة في المهام الصعبة الماثلة امامنا من أجل ضمان أن تحقق امريكا الوسطى املها بوصفها منطقة سلم وديمقراطية وتنمية* .

السيد بيانو - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

إننا نؤيد تاييدا كاملا ، بطبيعة الحال ، البيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية التي ينتمي اليها بلدي . بيد انني أود أن أضيف بضعة ملاحظات موجزة تتعلق أساسا بمشروع القرار A/46/L.30 ، الذي تتشرف اسبانيا بالمشاركة في تقديمه مع بلدان امريكا الوسطى وبلدان اخرى في أوروبا وامريكا .

إننا نود في المقام الاول أن نؤكد على الطابع المبتكر لمشروع القرار هذا الذي ينقسم ، خلافا للقرارات التي اتخذت بشأن هذا الموضوع في الدورة السابقة للجمعية العامة ، الى جزءين مستقلين ولكنهما متكاملان .

الجزء الاول من مشروع القرار المعنون "اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في امريكا الوسطى" ، يشير الى الجهود التي تبذلها بلدان امريكا الوسطى وحكوماتها وشعوبها ، بالدعم القيّم للامين العام وبتاييد البلدان المهتمة الاخرى ، من أجل إحلال سلم مستقر ودائم في المنطقة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد أيالا لاسو (اكوادور) .

وبلدي يرحب بالتطورات الايجابية التي حدثت في اطار عملية السلم في أمريكا الوسطى خلال الشهور الاثني عشر الماضية ، ولكننا لا نقلل من شأن العواقب والصعوبات الباقية أو نتجاهلها . ونحن نعتزم أن نقدم ، متى طلب منّا ذلك ، المساعدة الى الامين العام وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية من أجل وضع حد للصراع المسلح في السلفادور .

وفي الجزء الثاني المعنون "أمريكا الوسطى : منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" ، يحدد مشروع القرار الهدف الذي يتعين توخيه في هذا الصدد ألا وهو إنشاء اطار مرجعي شامل من شأنه أن يتيح للمجتمع الدولي أن يركز دعمه لجهود أمريكا الوسطى الرامية الى تحقيق السلم والحرية والديمقراطية والتنمية في المنطقة .

ونحن نرى أن من المهم التأكيد على النهج البنّاء لهذا النص ، الذي يسترشد بالرغبة الاكيدة لابناء أمريكا الوسطى أنفسهم في طي صفحة الماضي والتطلع الى المستقبل بأمل وتفاؤل . لقد حان الوقت كيما تتجاوز أمريكا الوسطى تجاوزا نهائيا ، بفضل اسلوب الحوار والتفاوض ، مناخ المواجهة والآثار السلبية للصراعات التي عانت منها بلدان شتى للصراعات في المنطقة . إن مستقبل أمريكا الوسطى ينبغي أن يُولَد من خلال المصالحة ويجب أن يرتكز على السلم ، والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ومن حسن الطالع أنه تسنى بالفعل انجاز أعمال كثيرة في هذا الصدد ، وأن أمريكا الوسطى قد قطعت شوطا كبيرا صوب ازالة التهديدات المحدقة بالسلم والامن الدوليين . ولذا فإن من الواجب أن يُعبّر مشروع القرار هذا عن ذلك التطور الايجابي والواعد حقا للاحداث الجارية في المنطقة ، وأن تُظهر الجمعية العامة اهتماما ملموسا بمستقبل أمريكا الوسطى بدعمها الجهود الحميدة التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى من أجل صنع مستقبل أفضل لنفسها . إن السلم يجب تحقيقه ولكن هذا السلم يجب أن يكون سلما حقيقيا ودائما - وهذا يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية وتمكين جميع المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية والرفاه الاجتماعي .

إن بلدي ، الذي تربطه بامريكا الجنوبية صلات لا تنفصم عراها ، سيؤيد هذه الجهود وسيظهر التزامه بالاسهام بقدر ما نستطيع في الجهود الرامية الى تمكين المنطقة من أن تحقق الاهداف التي حددتها لنفسها . ونحن ندعو المجتمع الدولي الى أن يشارك في هذه الجهود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعلم الاعضاء بانه من أجل اتاحة الوقت الكافي للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/46/L.30 و Corr.1 ، سيرجا البت في مشروع القرار هذا الى وقت لاحق سيعلن فيما بعد .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعلم الاعضاء أن الجمعية ستواصل ، بعد ظهر يوم الاثنين ٩ كانون الاول/ديسمبر ، مناقشتها الخاصة ببندي جدول الاعمال ١٠٩ "الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة" ، و ١١٠ "حالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة" ، وذلك بالاضافة الى النظر في تقارير اللجنة السادسة .

البند ٣٤ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية :

(أ) تقرير الامين العام (A/46/438)

(ب) مشروع القرار (A/46/L.29)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن لممثل لبنان الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/46/L.29 .

السيد مكاوي (لبنان) : إنه لمن دواعي السعادة والسرور ، أن اتحدث اليوم في نطاق البند المعنون "التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية" باسم مجموعة الدول العربية التي اتشرف برئاستها لهذا الشهر وبالنيابة عن وفد بلادي وعن الدول العربية الاعضاء في المجموعة العربية التي عمدت على تبني مشروع القرار (A/46/L.29) الخاص بهذا البند بشكل جماعي في الدورات المتتالية للجمعية العامة .

وأود بهذه المناسبة ، أن استعرض عناصر وبنود مشروع القرار المعني ، والذي توليه الامانة العامة للجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة ، اهتماما بالغا ، وذلك لكون أن هذا المشروع ، في مجمل جوهره واهدافه ، ينص على تدعيم وتطوير الروابط

القائمة بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة عملا بمقاصد ومبادئ الفصل الثامن لميثاق الامم المتحدة ، ويهدف روحا ونصا الى تعزيز امكانيات ووسائل التنسيق وآلياته في جميع مجالات التعاون ، لا سيما الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية ، وعلى نحو فعال وأسس مدروسة تستند الى قرارات منظمتنا الدولية وأحكام قرارات مؤتمرا القمة العربية ومجلس وزراء الخارجية العرب .

وتسعى الدول المتبنية لمشروع القرار ، من خلال فقرات الديباجة والمنطوق ، الى تقوية أواصر التعاون القائم بين المنظمتين على نهج يحترم الاضطلاع بالمستويات الاساسية الملقاة على عاتق الامم المتحدة والدول الاعضاء ازاء صيانة السلم والامن الدوليين ، وحماية واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها ، ونبذ العنصرية والقضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري بكل أشكاله وتحقيق نزع السلاح وإنهاء الاستعمار البغيض بغية تامين حق الشعوب في تقرير المصير ، وذلك انطلاقا من الاهمية البالغة التي توليها الدول العربية للوفاء بتعهداتها والتزاماتها المترتبة عن انضمامها لعضوية الامم المتحدة بموجب ميثاقها وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية .

ويبرز هذا النهج العربي القائم على ارساء قواعد الشرعية الدولية ومقومات التعاون والوفاق في اطار عالم الغد الذي تتبلور آفاقه واحتمالاته وتحدياته ، في احترام والتزام دولنا لقرارات الامم المتحدة كافة دون انتقاء ، وفي سعيها الدؤوب الى تنفيذ أحكامها على أرض الواقع من أجل النهوض بالمسؤولية الجماعية ازاء تامين الامن الجماعي والوفاق العالمي على نحو متكامل دون تمييز أو ازدواجية .

وإن استعراض فقرات المنطوق ٤ و ٥ و ٦ ، على سبيل المثال لا الحصر ، يدل على نحو قاطع على المساعي التي تبذلها دولنا من أجل تعزيز عملية السلام وجهود إعادة التعمير في لبنان ، ومن أجل التوصل الى حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي - الاسرائيلي ، وقضية فلسطين لب هذا النزاع ، وبالتالي انهاء الاحتلال وازالة آثاره كافة من أجل تامين حق الشعوب في تقرير المصير .

وتوصي الفقرة ١٠ من المنطوق بعقد اجتماع عام مرة كل سنتين بين منظومة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبعقد اجتماعات قطاعية سنويا تجري خلالها معالجة المجالات ذات الاولوية والاهمية الواسعة في تنمية الدول العربية ، بينما تحيط الفقرة ١١ من المنطوق علما ، باعتزام جامعة الدول العربية عقد اجتماع اقليمي عربي رفيع المستوى للطفل في عام ١٩٩٣ ، وتدعو بهذا الصدد منظمات ووكالات منظومة الامم المتحدة الى التعاون مع جامعة الدول العربية لتعزيز هذا الهدف السامي في خدمة اجيال المستقبل .

اسمحوا لي أن أؤكد على أن مشروع القرار يأتي في نصه ومضمونه على تعداد كل من أوجه التعاون والتشاور والتنسيق بين المنظمتين من أجل تحقيق المقاصد النبيلة الكامنة في صيانة السلم والامن الدوليين ، التي ما فتئت شعوب المعمورة بأسرها تتطلع الى اقامتها صوب بناء عالم جديد يسوده المساواة والحق والعدل ، وتزدهر فيه الشرعية الدولية وروح التعاون التي يكفل في ظلها حق الشعوب في الحرية والاستقلال داخل مجتمعات متكافئة تُعاضد وتُساعد بعضها البعض على المستوى الاقليمي ، وفيما بين الاقاليم ، بل والعالم بأسره .

ويطيب لي في هذا السياق ، أن أناشد الاعضاء الموقرين التصويت لصالح مشروع القرار قيد البحث . وأريد أن أسجل ضرورة ادراج اسم الصومال الى جانب شقيقاتها العربيات في قائمة تبني مشروع القرار المعروض أمامكم A/46/L.29 .

أود أيضا أن ألفت انتباهكم الى ضرورة ايراد الجملة التالية في متن فقرة الديباجة الحادية عشرة ، وفي المكان المخصص لذلك مباشرة بعد كلمة "به" ، وتقرأ الجملة كما يلي : "في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ القائم بالاعمال بالانابة لجامعة الدول العربية" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل لبنان .

وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية .

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية) : سيدي الرئيس يشرفني باسم جامعة الدول العربية أن أعبر لكم وللمملكة العربية السعودية ، بل وللامة العربية باسرها ، عن أجمل التهاني وأصدقها لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة . الامر الذي جاء تأكيدا على ما تحظون به في المجتمع الدولي من كل ثقة وايمان في خبرتكم السياسية وحنكتكم الدبلوماسية لإدارة هذه الدورة ، وخاصة ما فرضته عليها نتائج الاحداث المتتالية التي سبقت انعقادها ، اضافة الى ما يشهده عالمنا اليوم من تطورات في مختلف ميادينه من أهمية تميزها عن سابقاتها من الدورات بأمثل الاساليب وأكفاها لإنجاح أعمال هذه الدورة بتحقيق أهدافها من خلال ما يتسم به عملكم الدؤوب لإيجاد المناخ الامثل لإحلال روح الحوار البناء على أعمالها وتحديد المسؤوليات والوقوف على الاسس والمبادئ السلمية التي تسهم في بناء مجتمع دولي جديد يعمل على تحويل أي صراع من شأنه هدم البشرية وحضارتها الى سلام شعاره تنمية الشعوب من أجل رقيها وازدهارها .

كذلك أود أن أعرب عن تقدير وتهنئة جامعة الدول العربية للسيد غيدو دي ماركو عن النتائج التي حققتها الدورة السابقة للجمعية العامة والتي جاءت تجسيما وتعبيرا لجهوده وادارته الحكيمة .

وتنتهز جامعة الدول العربية هذه الفرصة لكي تسجل تقديرها ضمن ما أشاد به ملوك ورؤساء وممثلو دول العالم نحو الجهود والمساعي التي بذلها ، وما زال يقدمها

الامين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ، عملا على تحقيق قرارات الامم المتحدة لتاكيد احترام المبادئ والقيم التي تمثلها هذه المنظومة من أجل الاضطلاع بالمهام الموكلة اليه على أحسن وجه ، وخاصة تلك المتعلقة بمجالات التعاون بين منظومة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها ، وكذلك جهوده نحو السلام .

وإني اغتنم هذه الفرصة لاكرر ما تقدم به الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية الدكتور محمد الفرا أثناء القاء كلمته أمام مجلسكم الموقر يوم الاثنين الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وباسم الدكتور احمد عصمت عبد المجيد ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، الاعراب عن أصدق التهاني وأجملها الى القارة الافريقية باسرها والى جمهورية مصر العربية والعالم العربي بصفة خاصة ، بمناسبة اختيار الدكتور بطرس بطرس غالي أمينا عاما للامم المتحدة ، ذلك الاختيار الذي حظي باجماع دولي كتعبير عن الثقة الدولية في كفاءة وقدرة الدكتور غالي على ادارة هذه المنظومة الدولية بالطرق المثلى ، وبما يتناسب مع تحقيق مقاصد ميثاقها .

إن مثول جامعة الدول العربية أمامكم اليوم ، ما هو إلاّ حرص منها وتاكيد على رغبتها الصادقة في استمرارها في بذل جهودها لاداء دورها في تحقيق التعاون بمختلف أوجهه لكي يشمل جميع المجالات المختلفة ، وعملا على الوفاء بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئها من خلال تقوية أواصر التعاون الاقليمي مع منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وتطوير الروابط القائمة بينهما ، ايمانا منها بالضرورة الحتمية لتدعيم التعاون ، الامر الذي بات واضحا من الزم ما يكون عن ذي قبل من أجل اقامة مجتمع يسوده السلم والامن الدوليان . وما يكفل استقرارهما تحقيقا للهدف الذي يرمي اليه مجتمعنا الدولي .

إن مساهمات جامعة الدول العربية التي برزت ، والتي تتضح جليا يوما بعد يوم في القيام بدورها جنبا الى جنب مع منظمة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة من أجل تنفيذ قراراتها ومعالجتها لكل ما طرأ على المنطقة العربية خاصة ، وعلى العالم

أجمع عامة واقع يجسد أمام المجتمع الدولي أداءها الفعال ومواقفها الصائبة في ترسيخ وتنفيذ قواعد وأهداف المنظمتين والمنظمات التابعة لهما .

إن جامعة الدول العربية ما فتئت تعمل وتسعى بكل امكانياتها وعبر مؤسساتها المختلفة لإيجاد السبل والوسائل التي تؤدي الى احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ، لتهيئة مناخ في المنطقة بالشكل الامثل الذي لا يعكر صفو المناخ الدولي المنشود بما يليق ويواكب التقدم الحضاري ، الامر الذي أصبح هدفا وواجبا يقع على عاتق قيادات هذا العالم نتيجة لتطلع الفرد بأن يسخر هذا التقدم من أجل خدمته وتحقيق رفاهيته ، ذلك الهدف الذي عبّرت عنه جامعة الدول العربية كثيرا وفي مواقف عديدة ، نذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر ، مؤتمرات القمة العربية التي عقدت في فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ ، وفي عمان عام ١٩٨٧ ، والجزائر عام ١٩٨٨ - تلك المؤتمرات التي صورت الالتزام العربي الواضح الجلي نحو مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة فيما تمخضت عنه متمثلا في الخطوط العريضة وتحديدها للنقاط الرئيسية الشاملة والعادلة نحو التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية والنزاع في الشرق الاوسط ، وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة واحكام وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وداعية الى ايجاد وعي دولي أكبر بالاخطار التي قد تنجم عن تجاهل مبادئ وقرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين .

إن سعي جامعة الدول العربية من أجل تكثيف التعاون الكامل والشامل مع منظومة الامم المتحدة في جميع المجالات ، يجعلها حريصة كل الحرص على دوام التشاور والتباحث معها لإيجاد كل الطرق والوسائل الممكنة التي تكفل تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ، سواء منها المتعلقة بنزع السلاح العام والشامل وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، أو القضاء على الفصل العنصري وسائر أشكال التمييز وتصفية الاستعمار وتعزيز حق تقرير المصير وضمان حقوق الإنسان وحرياته الاساسية للشعوب كافة ، وكذلك القرارات المتعلقة بالتنمية وحماية البيئة والمساعدات

الإنسانية وغيرها من القرارات المتعددة . وقد كان في مساعي جامعة الدول العربية ولجنتها الثلاثية لتعزيز عملية السلام وجهود إعادة تعمير لبنان تاكيد ملموس على حرص الجامعة العربية في التعاون والتنسيق مع منظومة الامم المتحدة نحو تنفيذ قراراتها .

إن رؤية جامعة الدول العربية للاهمية القصوى لمبدأ التعاون ، ومدى الاهتمام الذي توليه لإرسائه في كافة ارجاء البلاد العربية ومنطقة الشرق الاوسط باسرها ، شانها في ذلك شان الاهتمام الدولي ونظرة الامل الدولية بان يُطبّع هذا التعاون على اعمال اعضاء منظومة الامم المتحدة ، في ظل تلك المتغيرات الملموسة التي تتبلور في العلاقات الدولية من اجل دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي . لذلك ، وفي سبيل هذا الهدف ، تم وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية المشتركة التي اعتمدها مؤتمر القمة العربية في عمان عام ١٩٨٠ ، وبادرت الجامعة على الفور بكل هيئاتها والمنظمات العربية المتخصصة التابعة لها في تحمل مسؤولياتها نحو تنفيذ هذه الاستراتيجية ، بالتعاون فيما بينها من جهة ، وبالتعاون مع منظمة الامم المتحدة واجهزتها المتخصصة من جهة اخرى . ولقد اوضح تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة (A/46/438) هذا التعاون والمراحل التي قطعها في كل قطاع من القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها من القطاعات الاخرى العديدة . ولا يفوتنا هنا الإعراب عن تقدير جامعة الدول العربية ، ومنظماتها العربية المتخصصة التابعة لها ، للخبرات والمساعدات التقنية التي لمستها من نظيراتها في الامم المتحدة ، والإدلاء عن الرغبة الاكيدة في ضرورة الاستفادة من الخبرات العربية المتوفرة للمشاركة في إنجاز المشاريع التي يجري تنفيذها في العالم العربي ، وكذلك حث الوكالات الدولية المتخصصة على القيام بالمزيد من التنسيق مع المنظمات العربية المماثلة ، بهدف المساعدة في استكمال انجاز مشاريع التنمية في الوطن العربي ، وبخاصة المشاريع والتوصيات التي تم اعتمادها في اجتماع تونس عام ١٩٨٣ ، واجتماع جنيف عام ١٩٨٨ .

واود في الختام ان اؤكد الاهمية القصوى التي توليها جامعة الدول العربية للمتابعة العملية لتوصيات القمة العالمية للطفل ، وحث الدول الاعضاء على إدراج هذه التوصيات ضمن خططها الوطنية وتشريعاتها المتعلقة بالطفولة ورعايتها . وعليه اعتمدت الوثيقة العربية بشان الطفل في الاجتماع الذي عقد في تونس خلال يومي

٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ويحتوي هذا التقرير على التطلعات والآمال والالتزامات المشتركة فيها الدول العربية من أجل تحسين أوضاع الطفل والمرأة في التسعينات . وارتأى الممثلون ضرورة السعي لتحقيق الغايات المنشودة في هذا المضمار بحلول عام ٢٠٠٠ .

وتعرب جامعة الدول العربية عن تقديرها الخالص للإدارة المعنية بالتعاون الإقليمي بالامم المتحدة ، ومنظمة اليونيسيف ، للجهود والتدابير التي بذلت وأعدت لإنجاح الاجتماع القطاعي للمنسقين ، الذي عقد خلال يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في جنيف حول رعاية وحماية ونمو الطفل في الوطن العربي ، وسوف تقوم الإدارة المعنية في الامم المتحدة في الوقت المناسب بتوفير التقرير القيم المعني بنتائج هذا الاجتماع كوثيقة رسمية للجمعية العامة .

وتجدر الإشارة ، في هذا السياق ، إلى أن الجمعية العامة ، بإقرارها مشروع القرار A/46/L.29 سوف تحيط أعضاءها علما باعتزام جامعة الدول العربية عقد اجتماع إقليمي عربي رفيع المستوى يعنى بالطفل ورعايته في عام ١٩٩٢ ، وذلك بالتعاون مع منظمة اليونيسيف التي نقدر لها كافة جهودها ، وتعاونها المثمر في خدمة الطفولة والاسرة . كما ندعو كافة المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الامم المتحدة للتعاون معنا ، والعمل سويا من أجل تعزيز السياسات والخطط ، الوطنية والمتعددة الاطراف منها ، لفائدة أجيال المستقبل في الوطن العربي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تثبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/46/L.29 . أود أن أعلم الاعضاء أن الامين العام لا يتوقع أن تترتب على تنفيذ مشروع القرار هذا أي آثار في الميزانية البرنامجية .

طلب إجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بنن ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، كمبوديا ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، إستونيا ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،

السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار A/46/L.29 باغلبية ١٤٠ صوتا مقابل صوتين (القرار ٤٦/٣٤)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة لاول متكلم لتعليل التصويت بعد التصويت ، أود أن أذكّر الوفود بانه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ ، فإن تعليل التصويت محدد بـ ١٠ دقائق ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد باديلا (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني أن الولايات المتحدة قد اضطرت إلى أن تصوت ضد هذا القرار مثلما فعلت في عدة سنوات ماضية . إن الولايات المتحدة تسعى إلى دعم أعمال جامعة الدول العربية ، وتؤيد بالفعل زيادة التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . وقد لعبت الجامعة دورا ايجابيا في أزمة الخليج ، كما أن حكومتي تعاونت

---

* بعد ذلك أبلغت وفود ساموا ، وشيلي ، وغينيا - بيساو ، ولاتفيا ، وموزامبيق الامانة العامة بانها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

السيد فايف (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن بلدان الشمال الاوروبي الخمسة : ايسلندا ، والدانمرك ، والسويد ، وفلندا ، والنرويج .

إن بلدان الشمال الاوروبي قد صوتت مؤيدة لمشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة توا ، على أساس أن العناصر التي لها آثار سياسية ، لا سيما تلك الواردة في الفقرة ٥ من المنطوق ، لا تتصل بالموضوع ، ومن الواضح أنها لا يمكن أن تضر بموقف بلدان الشمال من المسائل الموضوعية المشار اليها في هذا القرار .

السيدة بياتللي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد كندا التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ، وبناء على ذلك صوتت مؤيدة لمشروع القرار هذا .

إن تقرير الامين العام (A/46/438) يشير إلى عدد من المجالات التي شهدت تعاونا بناء . ونرجو أن يستمر هذا التعاون المفيد .

وللتسجيل ، نود أن نشير إلى أن كندا لم تؤيد بعض قرارات الجمعية العامة المذكورة في الفقرة ٥ من المنطوق .

وأخيرا ، إن التعاون بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة من أجل إيجاد حل للصراع في الشرق الاوسط يجب أن يراعي المناخ الايجابي الحالي الذي احدثه مؤتمر السلام .

السيد غوب (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفد بلادي تعزيز التعاون بين المنظمة وجامعة الدول العربية . وبناء على ذلك ، صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الذي اعتمد توا . ومع ذلك ، مازالت لدينا تحفظات بشأن بعض العناصر التي يتضمنها مشروع القرار ، وبخاصة الفقرة ٥ من المنطوق . وأود أن أسجل في المحضر أن تصويتنا لا يعني أي تغيير في موقفنا من المسائل التي لا تتصل بالقرار .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من المنطوق ، أود أن أشير إلى ما يراه وفد بلادي من ضرورة استمرار الالتزام بالمعايير الحالية التي وضعتها المنظمة فيما يتعلق باستخدام الموظفين .

السيد يعقوب (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفد بلادي ضد مشروع القرار الذي اعتمد توا لاسباب أوضحناها مرارا في بياناتنا السابقة بشأن هذه المسألة . وبما أن هذه الاسباب قد سجلت بالفعل في المحاضر فلن نكررها هنا . ومراعاة للمساعي المبذولة لتعزيز السلم بين اسرائيل وجيرانها ، وجميعهم أعضاء في جامعة الدول العربية ، نرى أن من الانسب في هذا المنعطف التحلي بضبط النفس حيال هذا الموقف .

بيد أننا نود أن نشير إلى الفقرة ٥ من المنطوق ، التي تدعو إلى تنفيذ :

"قرارات الامم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط" . (A/46/L.29 ، الفقرة ٥)

لقد دأبت اسرائيل على التصويت ضد هذه القرارات لانها لم تشكل ابدا أي أساس حقيقي للتوصل إلى تسوية تفاوضية وسلمية للصراع العربي الاسرائيلي . وما فتئت اسرائيل تنادي بأن السبيل الوحيد لتعزيز السلم في المنطقة هو المفاوضات المباشرة بيننا وبين جيراننا ، دون شروط مسبقة - والواقع أن عملية السلام الجارية ترتكز على هذه المبادئ بالذات .

ونود أن ندعو أعضاء الجامعة العربية إلى المساعدة في تعزيز عملية السلام التي بدأت في مدريد منذ بضعة أسابيع فقط . أما اسرائيل ، فهي ملتزمة ببذل كل ما في وسعها لكي تؤتي هذه العملية ثمارها .

السيدة بيرد (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت استراليا دائما مؤيدا قويا لاجهزة التعاون الإقليمي وللتعاون بين هذه الاجهزة في الامم المتحدة . ولهذا السبب ، صوتت استراليا مؤيدة لمشروع القرار الذي اعتمد توا .

بيد أننا نجد صعوبات فيما يتعلق بالفقرة ٥ من المنطوق ، وهي الفقرة التي تشير إلى قرارات للامم المتحدة ، وبعضها لم تؤيده استراليا .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من المنطوق ، فإننا رغم تفهمنا للمشاعر التي تم الإعراب عنها ، نرى انه يتعين على الامم المتحدة أن تستمر في مراعاة الحاجة الى توخي الجدارة ، والكفاءة ، والوفر في استخدام الموظفين . وينطبق هذا المبدأ ، على جميع القرارات التي يثار فيها هذا النوع من الاعتبارات .

السيد باس باكر (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . على الرغم من تصويتنا مؤيدين لمشروع القرار الخاص بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، الذي اعتمد توا ، فإننا نود أن نبدي بضع ملاحظات عامة .

إن الدول الاثنتي عشرة تدرك جيدا فوائد التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات التي لها صفة مراقب ، ويسعدها أن تشارك في عبارات التأييد والتشجيع على مواصلة تنمية هذا التعاون في إطار ميثاق الامم المتحدة . ومع ذلك فإن الدول الاثنتي عشرة كانت تفضل أن يعالج ذلك النوع من القرارات مسألة التعاون بعبارات تتلافى استخدام مفردات مثيرة للنزاع .

وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/46/L.29 ، على وجه الخصوص ، تود الدول الاثنتا عشرة أن تسترعي الانتباه إلى ضرورة تلافي المساس بدور الامين العام ، وإلى أن هذه الدول لم تؤيد جميع القرارات المشار إليها في تلك الفقرة .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من المنطوق ، نود أن نشير من جديد إلى أن مضمونها ينبغي الا يستخدم كسابقة في المستقبل . وينبغي أن تكون للامم المتحدة حرية الاستفادة ، في مختلف مشروعاتها ، بافضل الخبرات المتاحة واكثرها وفرا .

وكانت الدول الاثنتا عشرة قد ذكرت في العام الماضي انها يمكن أن توافق على زيادة تواتر الاجتماعات بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، من مرة واحدة كل

نظرا لعدم وجود طلب بمناقشة هذا البند ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إنهاء النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هكذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال .

البندان ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال (تابع)

سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/46/499 ، A/46/507 ، A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

(هـ) مشروع قرار (A/46/L.31)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/46/561)

(ب) مشروع قرار (A/46/L.25)

السيد ستافرينوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عالم يشهد حدوث تغيرات جذرية تتجسد في انتقاله من المواجهة إلى تسوية سلمية وتفاوضية للنزاعات ، ومن أنظمة مستبدة إلى عملية تعميم الديمقراطية التي بدأت تلوح في أجزاء عديدة من العالم ، ليس استمرار سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا سوى مفارقة زمنية يرثى لها ، ويصرخ عالم اليوم ، عالم حقوق الانسان ، بأعلى صوته مطالبا باقتلاع جذورها فورا وإلى الابد .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة التي تتسم بسلسلة من التغيرات الايجابية ، التي نرحب بها ، على الساحة الدولية تتحمل مسؤولية خاصة عن البدء باتخاذ خطوات عملية للقضاء على الفصل العنصري .

وقد بعثت فينا بعض التغيرات الايجابية في جنوب افريقيا الامل في أن يكون الحوار البناء الحقيقي بين الاغلبية المقهورة ونظام الاقلية في جنوب افريقيا قد أصبح قريب المنال .

نظرا لعدم وجود طلب بمناقشة هذا البند ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إنهاء النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هكذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال .

البندان ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال (تابع)

سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/46/499 ، A/46/507 ، A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

(هـ) مشروع قرار (A/46/L.31)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/46/561)

(ب) مشروع قرار (A/46/L.25)

السيد ستافربينوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عالم يشهد حدوث تغيرات جذرية تتجسد في انتقاله من المواجهة إلى تسوية سلمية وتفاوضية للنزاعات ، ومن أنظمة مستبدة إلى عملية تعميم الديمقراطية التي بدأت تلوح في أجزاء عديدة من العالم ، ليس استمرار سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا سوى مفارقة زمنية يرثى لها ، ويصرخ عالم اليوم ، عالم حقوق الانسان ، بأعلى صوته مطالبا باقتلاع جذورها فورا وإلى الابد .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة التي تتسم بسلسلة من التغيرات الايجابية ، التي نرحب بها ، على الساحة الدولية تتحمل مسؤولية خاصة عن البدء باتخاذ خطوات عملية للقضاء على الفصل العنصري .

وقد بعثت فينا بعض التغيرات الايجابية في جنوب افريقيا الامل في أن يكون الحوار البناء الحقيقي بين الاغلبية المقهورة ونظام الاقلية في جنوب افريقيا قد اصبح قريب المنال .

وإننا ، إذ نرحب بالاصلاحات الهامة العديدة التي أنجزها نظام جنوب افريقيا مؤخرا ، لانزال نشعر بالقلق إزاء استمرار قيام جزء لا يستهان به من دعائم الفصل العنصري ، الامر الذي يعرقل إحراز أي تقدم .

ومن أهم التطورات التي يجدر ملاحظتها إلغاء الهياكل القانونية الاساسية للفصل العنصري . إلا أن مشكلة خطيرة ما فتئت تعصف بهذا البلد في العام الماضي تتمثل في تصاعد العنف الذي ، إن لم تتم السيطرة عليه ، لن يؤدي إلا إلى عرقلة الحوار السياسي وتعريضه للخطر .

وقد ذكر الامين العام في تقريره المعنون "التقرير الثاني حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي" ما يلي :

"في الوقت الذي ألغيت فيه ، بحلول شهر حزيران/يونيه الاخير ، أهم قوانين الفصل العنصري ، كما سبق الوعد ، فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، مازالت قائمة . ولقد حدثت تواترات عديدة ، كما نشأت أزمة ثقة في الهياكل الحكومية ، وذلك من جراء حالات التأخير في تنفيذ التدابير الضرورية المتوخاة في الإعلان والمتعلقة بتهيئة مناخ صالح للمفاوضات ، ولاسيما فيما يتصل بالسجناء السياسيين والمنفيين ، وكذلك من جراء ما لوحظ من عدم فعالية الرد على أعمال العنف وما اكتشف من حدوث تمويل سري لبعض المنظمات" . (A/45/1052 ، الفقرة ٨)

ومضى قائلا :

"وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير الإيجابية ، ومع هذا فإن المشاكل التي تواجه غالبية سكان جنوب افريقيا تعد هائلة الحجم إلى حد يتطلب الاضطلاع ببرنامج وطني اصلاحي شامل" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٠)

لا يزال هناك المئات من السجناء السياسيين في السجون . ولا تزال قوات الامن لداخلي تتمتع بسلطات واسعة . واستعيض عن تشريعات الفصل العنصري بقوانين تسمح بيض بالإبقاء على الحالة الراهنة . ومازال أبناء الاغلبية من السكان السود في

جنوب افريقيا يعيشون في فقر مدقع بحيث لا يستطيعون الاستفادة من الفرص التي اتاحها لهم الغاء قانوني الاراضي لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ .

وثمة عقبة أخرى في طريق الإلغاء الحقيقي للفصل العنصري تتمثل في أن وزير القانون والنظام في جنوب افريقيا لايزال ، على الرغم من رفع حالة الطوارئ ، مخولا بإعلان "مناطق قلاقل" مما يسفر عمليا عن نفس النتائج من حيث منح سلطات لا حدود لها لافراد الشرطة على غرار السلطات التي كانت تمارسها أثناء حالة الطوارئ .

إن جمهورية قبرص تواصل متابعة التطورات عن كثب في جنوب افريقيا ، وترحب بالاتفاق على عقد مؤتمر للاحزاب السياسية لمناقشة مستقبل جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، ننوه بانعقاد الاجتماع التحضيري الذي اختتم في الاسبوع الماضي والذي شارك فيه عدد كبير من المنظمات السياسية ، ونأمل أن يكون قد مهد السبيل انعقاد مؤتمر رسمي للتفاوض بشأن مستقبل جنوب افريقيا . ويتوقع أن يرسي هذا المؤتمر الاساس للتفاوض على دستور جديد يمنح حقوقا سياسية كاملة للاغلبية المقهورة في البلد . ويحدونا الامل في أن توافق الاحزاب السياسية الاخرى في وقت قريب للغاية على حضور هذا المؤتمر أيضا مبرهنة بذلك على الالتزام العام لكل القوى السياسية في البلد بالعمل من أجل تحقيق انتقال سلمي وسريع لجنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي موحد وغير عنصري .

ومع أن حكومة جنوب افريقيا مسؤولة بصفة أساسية عن المضي إلى المحادثات بحسن نية ، ينبغي لجميع الاطراف المعنية أن تضطلع بدورها في التفاوض بشأن الإنهاء المبكر لنظام الفصل العنصري اللاإنساني القمعي المجحف . وإن مسؤولية المجتمع الدولي إزاء ذلك الهدف لا تقل عن ذلك أهمية ، وما من شك في أن موقفه حيال هذه المسألة ستكون له دلالته إذا ما سارت الاطراف قدما بخطى حثيثة . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، قال السفير كامباري ممثل نيجيريا في بيانه في الجمعية العامة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ما يلي :

"ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون محايدا خلال العملية السياسية الجارية . فعليه أن يظل مشتركا في معالجة هذه المشكلة كدأبه دائما لمدة تزيد على ٤٠ سنة . وتشمل المفاوضات الجارية في جنوب افريقيا جانبين كما هو الحال في معظم المفاوضات . فعلى أحد الجانبين نرى الذين يرفعون لواء مبادئ الامم المتحدة العالمية ويلتزمون بتطوير جنوب افريقيا على نحو يضمن لجميع سكانها نفس حقوق الانسان وحرياته الاساسية دون تمييز بينهم على أساس العرق ، أو لون البشرة ، أو الجنس ، أو العقيدة . وعلى الجانب الآخر ، نرى سلطات جنوب افريقيا التي تستمد وجودها من النظام السياسي المشين القائم والمستمر على القمع والتمييز العنصري . وعلى ذلك فإن طرفي المفاوضات ليسا متكافئين أو متساويين أخلاقيا . وينبغي ألا يكون حكمنا عليهما خلافا لذلك" . (A/46/PV.58 ، ص ٨)

علاوة على ذلك ، أود أن أستشهد مرة أخرى بقول الامين العام في التقرير المذكور أن :

"منظومة الامم المتحدة تقوم ، بالإضافة الى مساهمتها فيما يتعلق بعودة المنفيين ، بإعداد استجابة منسقة لطلبات توفير المساعدة ، ولاسيما الطلبات المقدمة من قطاعات المجتمع المحرومة . وعلاوة على ذلك ، فإن الامين العام على أهبة الاستعداد لتقديم يد العون في مجال تشجيع هذه العملية وفي توفير المساعدة خلال فترة الانتقال وفيما بعدها ، في حالة مطالبته بذلك من قبل سكان جنوب افريقيا أنفسهم ومن قبل المجتمع الدولي" . (A/45/1052 ، الفقرة ١٥٥)

وحتى يتم القضاء على نظام الفصل العنصري ، من الضروري للغاية أن تواصل الامم المتحدة الاضطلاع بدور نشيط في جنوب افريقيا عن طريق الإصرار على الإبقاء على الجزاءات المفروضة على النفط وحظر الاسلحة الإلزامي إلى أن تقام حكومة ديمقراطية جديدة ويتم تعديل التدابير التقييدية الاخرى وفقا للتطورات الايجابية التي تحدث في البلد ، مثال ذلك التوصل إلى اتفاق على الترتيبات الانتقالية .

ولابد لنا نحن أعضاء المجتمع الدولي القائم اليوم أن نواصل ممارسة الضغط المعنوي واتخاذ القرارات السياسية اللازمة لكي يتسنى للمؤتمر المقبل أن يشهد بداية نهاية سياسات الفصل العنصري البغيضة ، وأن يرسي قواعد ومبادئ التحول السلمي والسريع للبلد إلى دولة ديمقراطية حقا .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن امتناننا العميق للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت الرئاسة القديرة للسفير ابراهيم كامباري ، ممثل نيجيريا ، على العمل الايجابي المنجز بشأن هذه المسألة . وأن نشيد بالعمل الممتاز الذي أنجزه مركز مناهضة الفصل العنصري الذي يرأسه مساعد الأمين العام ، السيد سويتريوس موسوريس .

في الختام ، اسمحوا لي أن أقتبس من خطاب رئيس جمهورية قبرص ، السيد جورج فاسيليو ، أمام هذه الجمعية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حيث يقول إن :

"جمهورية قبرص ترحب بالتطورات الأخيرة في جنوب افريقيا باعتبارها خطوات أكيدة على الطريق الصحيح ، ولكنها لاتزال تعتقد أن جنوب افريقيا لن تتمتع بالسلم الحقيقي إلا عندما تتحول بشكل كامل إلى بلد لا عرقي وديمقراطي وموحد يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان والحريات الاساسية" . (A/46/PV.12 ، ص ١٣)

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجدر الإشادة بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا منذ عام ١٩٩٠ . لقد كان إلغاء قانون المرافق المنفصلة ، ورفع حالة الطوارئ خطوتين هامتين الى الامام . وقد ألغت سلطات جنوب افريقيا ايضا في حزيران/يونيه ١٩٩١ قانوني الاراضي لسنتي ١٩١٣ و ١٩٣٦ ، اللذين قصرا إقامة ٨٧ في المائة من السكان على مساحة قدرها ١٣ في المائة من البلد . وان إلغاء قانون مناطق الجماعات ، الذي عزل المناطق السكنية وفقا لخطوط عنصرية منذ عام ١٩٥٠ ، وقانون تسجيل السكان ، الذي صنف كل سكان جنوب افريقيا على أساس العرق ، كلها خطوات هامة الى الامام صوب قيام جنوب افريقيا اللاعنصرية .

بيد ان إزالة سياسة الفصل العنصري تتجاوز مجرد إلغاء التشريعات التمييزية . فهي تغطي كل احتياجات المجتمع ، من تعليم الى توظيف وترفيه . وعلى سبيل المثال ، ان مذكرة الامين العام التي تتضمن التقرير الاولي لفريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الإفريقي التابع للجنة حقوق الإنسان ، تبين ان الحقوق الاساسية للسكان السود في جنوب افريقيا في الحرية لا تزال تنتهك . ولا يزال الافراد السود يبعدون بصورة منهجية بالقوة عن أراضي أجدادهم . وبالإضافة الى ذلك ، يلاحظ وفدي الموجز التالي الخاص بالتعليم الذي أصدره الفريق العامل :

"رغم الجهود التي تبذل لتقديم وزيادة المساعدة المالية الى مدارس السود ، لا يزال نظام التعليم قائما على العزل . فالمدارس لا تفتح لغير البيض إلا إذا وافقت على ذلك الغالبية العظمى من الآباء في كل مدرسة" .

وإن السعي من أجل إعمال حريات الإنسان الاساسية يتطلب التزاما وتضحية . وهو ينبغي أن يتحقق ويسير بروح من التوفيق والتفاهم . وتشعر بروني دار السلام بالقلق إزاء العنف المستمر ، بل والمتزايد ، فيما بين المجموعات المتنافسة المناهضة للفصل العنصري . ومن صالح الغالبية السوداء في جنوب افريقيا أن يستمر التضامن من أجل تحقيق حلم قيام دولة غير عنصرية وعادلة . ولا يستفيد من الصراع إلا اولئك الذين

يرغبون في استمرار الفصل العنصري . ويراود بروني دار السلام وطيد الامل بأن تحل الاطراف المتصارعة خلافاتها ، وأن تقف موحدة من أجل ضمان إحراز تقدم سريع صوب بدء حقبة جديدة في جنوب افريقيا . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، يرحب وفدي بتوقيع اتفاق بين الحزب الوطني الحاكم ، والمؤتمر الوطني الإفريقي وحزب انكاثا للحرية ، في جوهانسبرغ في ١٤ ايلول/سبتمبر .

ونعتقد أن القضاء الكامل على الفصل العنصري سيتطلب جهودا متضافرة ليس من جانب البيض فحسب ولكن ايضا من جانب الغالبية السوداء في جنوب افريقيا . لقد انشئ الفصل العنصري كنظام معقد لإضفاء الطابع المؤسسي على التمييز العنصري . وإزالته ستقتضي إجراء منهجي للنسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى بعد صياغة الدستور الجديد .

على أن المقترحات المقدمة من جانب حكومة يسيطر عليها البيض لا ينبغي أن تواصل تسهيل وجود امتيازات للاقلية ، أو إحباط الطموحات الحقيقية للغالبية السوداء للوفاء باحتياجاتها الاساسية اليومية في العمالة ، والغذاء ، والماوى ، والتعليم ، والصحة .

ولا تزال بروني دار السلام تعارض بقوة سياسات وممارسات سلطات جنوب افريقيا العنصرية ، ولا تزال تتعاون مع البلدان والمنظمات الاخرى في جهد موحد للقضاء على التمييز العرقي المؤسسي للفصل العنصري الذي طال أمده .

ويشيد وفدي بصفة خاصة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لجهودها الدؤوبة لتعبئة الرأي العام من أجل تحقيق إنهاء الفصل العنصري . كما نرحب بجهود الامين العام لضمان سيادة العدل في جنوب افريقيا .

السيد موبنغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترحب زمبابوي بالتغييرات الجارية في جنوب افريقيا اليوم . ويرجع الفضل في ذلك الى شعب جنوب افريقيا ذاته لما ابداه من تصميم وإلى المجتمع الدولي لشتى أنواع الدعم الذي قدمه لتهيئة الحالة الجديدة في جنوب افريقيا . وقد ادت الضغوط الداخلية ، بالإضافة

إلى اعتماد إعلان ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي ، بالإجماع ، إلى إجبار نظام جنوب افريقيا على الاستسلام لمطالب المجتمع الدولي والقوى المناهضة للفصل العنصري . واليوم ، نستطيع أن نشهد جميعا نتيجة ذلك الضغط . إن ما تم حتى الآن من إلغاء لقوانين الفصل العنصري الرئيسية وبدء لعملية التفاوض إنما يعتبر دون شك استجابة مباشرة لذلك الضغط .

ونرحب بتقرير الامين العام المطروح علينا ، ونثني على جهد الامين العام ومساعديه في تقديم هذا التقرير الشامل . وبينما نسلم بالمناخ الجديد في جنوب افريقيا وكل الخطوات التي اتخذت حتى الآن ، فإنه يتبين من التحليل المتاني لهذا التقرير ولتقرير لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الذي تستحق عنه الثناء كل من اللجنة الخاصة والمركز ، انه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله . ومن الواضح انه لم تتم تلبية جميع المتطلبات الواردة في إعلان ١٩٨٩ ، وإن هذا لايزال مدعاة للقلق .

ونحن نسلم بأن الكثير قد حدث في جنوب افريقيا منذ أيلول/سبتمبر ، عندما صدر تقرير الامين العام . ويدور بذهننا اتفاق السلم في ١٤ ايلول/سبتمبر ، ومؤتمر الجبهة الوطنية الموحدة في تشرين الاول/اكتوبر ، والاجتماع الذي انتهى مؤخرا للجنة التحضيرية الذي كان مقدمة لانعقاد مؤتمر "جنوب افريقيا الديمقراطية" المقرر عقده في ٢٠ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . حقا إن هذه التطورات خطوات صوب تحقيق قيام جنوب افريقيا الحرة والموحدة والديمقراطية . ويراودنا الامل الخالص بأن تبذل حركات التحرير كل ما في وسعها للوقوف صفا واحدا وهي تشارك في هذا المؤتمر الهام . ففي الوحدة يكمن سر النجاح .

لقد فرض المجتمع الدولي طوال سنوات عديدة مختلف انواع الضغط على نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا بهدف وحيد ، هو حمله على أن يلغي نظام الفصل العنصري الذي وصف على الصعيد العالمي بانه جريمة ضد الإنسانية . ولهذا يوجد خطر

بالغ في أن يغفل المجتمع الدولي عن هذا الهدف وسط الشعور السابق لأوانه بفرحة النصر . لقد وعد النظام بإجراء المفاوضات من أجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . ولكن الوعود لا تكفي . وينبغي أن تنبني إجراءاتنا على نتائج محققة بالفعل .

فالإعلان التوافقي لعام ١٩٨٩ كان واضحا جدا عندما نص على أن الضغوط القائمة يجب أن تستمر إلى ما بعد حدوث تغييرات "عميقة لا رجعة فيها" ، (القرار دإ - ١/١٦ ، الفقرة '٩' (د)) . ومن الواضح ، أنه ما دام بوسع نظام الأقلية البيضاء أن يعكس أو ينقض بصورة قانونية عملية التغيير الهادفة إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية ، فإن الحالة في ذلك البلد لا يمكن أن نصفها بالحالة التي "لا رجعة فيها" .

ولكن ومنذ اعتماد الإعلان التوافقي في ١٩٨٩ أصبح من الواضح أن عكس الاتجاه لا يمكن النظر إليه على أنه حدث ساكن ، بل ينبغي النظر إليه كونه عملية دينامية . وعلى أساس هذا الاعتبار فإن رؤساء حكومات دول الكومنولث ، الذين اجتمعوا في هراري ، زمبابوي من ١٦ - ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، أصدروا بيانا يربطون فيه رفع الجزاءات بحدوث تطورات سياسية محددة وملموسة داخل جنوب افريقيا . ولقد اعتبر رؤساء حكومات دول الكومنولث أن التقدم المحرز لحد الآن في التغلب على العقبات التي تعترض المفاوضات والحاجة إلى تقديم الدعم الخارجي والتشجيع للقوى الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا يبرر الرفع الفوري لما سموه بعقوبات "الشعب للشعب" والتي كبحت فيما بعد التفاعل الحر لشعب جنوب افريقيا مع بقية شعوب العالم . وصرحوا بأن الجزاءات الاقتصادية والمالية ينبغي أن تظل قائمة إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الآليات الانتقالية الملائمة وصياغة نص دستور جديد . وقالوا إن حظر الأسلحة ينبغي أن يظل قائما ريثما تقوم حكومة في جنوب افريقيا راسخة وديمقراطية تتحمل كامل المسؤولية .

لذلك فمن الواضح أن رؤساء حكومات دول الكومنولث لم يدعوا إلى رفع الجزاءات بالجملة ضد نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا . إن ما دعوا إليه هو مواصلة الضغط من جانب المجتمع الدولي إلى أن يتم تحقيق الأهداف المعلنة بوضوح على الطريق المؤدي إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية .

من الواضح أنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة السير في نهج ذي شقين : أولا ، مواصلة الضغط على النظام كيما يضمن دخوله في مفاوضات جدية من أجل استئصال الفصل

العنصري ؛ وثانيا ، مساعدة حركات التحرير والقوى الديمقراطية الاخرى داخل جنوب افريقيا إلى حين اختتام المفاوضات بشأن صياغة دستور ديمقراطي جديد وإلى أن يتم تنصيب حكومة ديمقراطية جديدة . إن أي رفع للجزاءات وأي تخفيف للضغط قبل أوانه من شانه إلحاق الضرر بعملية التغيير الدقيقة والهشة الجارية حاليا في جنوب افريقيا . إن توافق الآراء الدولي ، الذي تحقق حول هذه المسألة بشق الأنفس ينبغي المحافظة عليه .

صحيح أن سلطات جنوب افريقيا قامت بإلغاء التشريعات الرئيسية للفصل العنصري . ولكن من الصحيح على حد سواء أن الفصل العنصري في جنوب افريقيا لم يستأصل ، ولا يسعنا إلا أن نبدأ الشك في التأكيد الذي تكرر الإعلان عنه ومؤداه أن القوانين الملغاة كانت من أعمدة الفصل العنصري . فمن المعروف أنه ما أن تتم إزالة أعمدة أي هيكل فإنه يتهاوى لا محالة . لكن هذا لم يحدث بالنسبة للفصل العنصري . هناك إذن الشك المقيم بأن ما بدا وكأنه الدعامات القانونية للفصل العنصري كان في الواقع المنصة الضرورية لتشييد بناء الفصل العنصري بأكمله . فما أن اكتمل بناء الهيكل حتى أصبحت المنصة نافلة وأمكن بالتالي زالتها دون التأثير على الهيكل .

من الواضح أنه لا بد من تفكيك صرح الفصل العنصري ، لبنة لبنة . ونحن لا نعتقد أن بإمكان مهندسي الفصل العنصري تفكيك هيكل الفصل العنصري . وهذا يمكن القيام به فقط من خلال حكومة تكون مسؤولة تمام المسؤولية أمام شعب جنوب افريقيا بأجمعه . وهذا يعني أنه لكي يُستأصل الفصل العنصري فينبغي نقل السلطة من الاقلية البيضاء إلى شعب جنوب افريقيا بأسره . ولا نؤمن بأن هذه العملية سهلة التحقيق . لذلك فإن من الاهمية بمكان أن يضطلع المجتمع الدولي بدوره الهام في مساعدة القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا ليضمن الانتقال السريع المنشود .

والامر في التحليل النهائي ، عائد إلى الناس - نعم ، كل الناس - في جنوب افريقيا ليقتنصوا اللحظة ويتولوا زمام مصيرهم . ولا شك في أنهم سيكونوا أهلا للمهام والمسؤوليات التي تنوء أكتافهم تحت عبئها .

السيد ايردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مدار عقود أربعة ارتفع صوت الامم المتحدة عاليا وواضحا بشأن الفصل العنصري . إن هنغاريا ، يدفعها التزامها القوي بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مناهضة أشد أنواع التمييز العنصري كرها ، قد انضمت إلى توافق الآراء في رفض وشجب الفصل العنصري في جنوب افريقيا وهو شكل مؤسسي من أشكال عنصرية الدولة .

خلال السنتين الماضيتين شهدنا عدة تطورات على الطريق إلى تفكيك الفصل العنصري . وبهدي من معارضة هنغاريا الراسخة التي لا تتغير لكل أشكال التمييز القائم على العرق أو الأصل الإثني أو القومي فقد شجعت جميع الأطراف في جنوب افريقيا على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري والعمل على تحقيق انتقال سلمي إلى جنوب افريقيا جديدة .

اليوم ، وعقب عدة أيام من اختتام الاجتماع التحضيري الناجح لمؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية ، بإمكان المجتمع الدولي والجمعية العامة أن يقيّما بفخر ما تم إنجازه من إزالة الفصل العنصري ، مع ذلك ، ندرك جميعا تمام الإدراك أن الطريق أمامنا لا يزال صعبا . لذلك فإننا نهنئ جميع الأطراف التي اتخذت قرارا بالحضور إلى مؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية ، وهو محفل سيفتح الطريق لإجراء مفاوضات رسمية لصياغة دستور جديد . وإذ نقدم أطيب تمنياتنا للمشاركين في هذه المناقشات ، فإننا نستبشر خيرا بتفاؤلهم الراسخ بالسير حتى نهاية الشوط .

ومنذ وقت قريب كان هناك القليل من الدلائل التي تشير إلى أن مثل هذه التغيرات الهامة قد يحدث بهذه السرعة . ومقابل خلفية التغيرات الخطيرة الجارية في عالمنا ، فإن التزام حكومة جنوب افريقيا بإزالة نظام الفصل العنصري وقرار المؤتمر الوطني الافريقي بتعليق الكفاح المسلح ، والمحادثات التي بدأت بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي ، وإطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، والتصريح للأحزاب والحركات السياسية بالعمل ورفع حالة الطوارئ ، كلها

أمور دفعت بالبلاد إلى الوقوف على عتبة حقبة جديدة . وفي هذا العام ، وعلى أساس التشريع الذي أدخلته الحكومة ، قام برلمان جنوب افريقيا بإلغاء ما بقي من الهياكل الكبرى للفصل العنصري . قوانين الأرض ، وقانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان . ويبدو أن عملية إزالة الفصل العنصري قد وصلت نقطة اللارجعة .

ولكن لا يزال ينبغي عمل الكثير حتى يصبح بمقدور كل جنوب افريقي أن يعيش لا قانونا فحسب ، بل فعلا كإنسان حسب المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ونحن نشاطر بقية المجتمع الدولي في الإصرار على الإفراج عن جميع السجناء السياسيين المتبقين . إن استمرار العنف سمة مزعجة جدا في التطورات في جنوب افريقيا ، ويشكل تهديدا للعملية التفاوضية وللمصالح الحيوية لجميع أبناء الشعب في ذلك البلد . وقد رحّبت هنغاريا بالتوقيع على اتفاق السلم الوطني وأعربت عن الأمل في أن يساعد في نهاية المطاف على إنهاء إراقة الدماء المأساوية في جنوب افريقيا . كما نحيط علما بمزيد من الارتياح بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة جنوب افريقيا ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين والمنفيين السياسيين إلى جنوب افريقيا .

وتؤمن حكومتي بضرورة التوصل إلى بيئة دولية داعمة للقضاء السلمي على الفصل العنصري عن طريق التشريع وإزالة آثاره الخطيرة على المجتمع في آن معا . وعلى حد قول الامين العام للأمم المتحدة في تقريره المرحلي الثاني ،

"وفي الوقت الذي أُلغيت فيه ، بحلول شهر حزيران/يونيه الاخير ، أهم قوانين الفصل العنصري ، كما سبق الوعد ، فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة" . (A/45/1052 ، ثانيا ، الفقرة ٨)

إن التعاون القائم بالفعل بين حكومة جنوب افريقيا والوكالات والهيئات المتخصصة المنبثقة عن الامم المتحدة لا شك في أنه سيسهم في إزالة أو تخفيف آثار نظام الفصل العنصري . والمجتمع الدولي والامم المتحدة ووكالاتها ينبغي أن تلتزم نفسها على نحو كامل بنّاء بالعملية التدريجية للمصالحة وإعادة التأهيل الاجتماعي . وهناك عدد من الدول ، بما في ذلك بعض البلدان الافريقية ، قامت بالفعل بتحسين علاقاتها تحسينا كبيرا مع جنوب افريقيا ، اقتناعا منها أن بإمكانها ، عن طريق هذه الروابط ، وخاصة عن طريق العلاقات بين الشعوب ، أن تسهم إسهاما أكثر فعالية في

عملية بناء جنوب افريقيا جديدة ، وأن عودة جنوب افريقيا إلى اللجنة الاولمبية الدولية ومشاركتها في الالعاب الاولمبية لعام ١٩٩٢ مثالان على تلك التطورات الهامة . وانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والإبرام والمصادقة بعد ذلك على اتفاقية الضمانات ذات الصلة عنصر إيجابي له نفس القدر من الاهمية بالنسبة للسلم والاستقرار الاقليميين .

وينبغي في رأينا توخي الثبات على المبادئ والتشجيع والدعم من إجل إعمالها إذا كان لنا أن نحقق هدفنا المشترك ، ألا وهو جنوب افريقيا جديدة وقد خلصت نفسها نهائيا من بقايا نظام جائر . وفي هذا المنعطف ينبغي للجمعية العامة أن تتصرف على ضوء هذه التطورات الإيجابية التي حدثت في ذلك البلد وأن تشجع جميع أبناء جنوب افريقيا على أن يكونوا واثقين في مستقبلهم وعازمين على بناء مجتمع جديد سليم يقوم على الحرية والكرامة والمساواة في الحقوق للجميع . وتشجع هنغاريا ، في حدود إمكانياتها المتواضعة ، جميع الخطوات الرامية للقضاء الكامل غير العنيف على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية موحّدة وغير عنصرية .

السيد موتومورا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت هذه الهيئة العالمية ، منذ اعتماد إعلان مناهضة الفصل العنصري ، تلعب دورا حاسما في الجهود الرامية إلى القضاء قضاء نهائيا على نظام التمييز العنصري هذا . والواقع أن اليابان ، حكومة وشعبا ، تشيد إشادة كبيرة بالامم المتحدة وتدرك أن التغييرات العميقة التي حدثت في جنوب افريقيا هي ، إلى حد كبير ، نتيجة لدورها القيادي .

وتقدر اليابان تقديرا كبيرا جهود رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد مانديلا ، والرئيس دي كليرك ، والاطراف المعنية الاخرى من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري والعداوة في جنوب افريقيا .

وحسبما أشار السيد مانديلا في بيانه بالامس ، أن حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب إنكاثا للحرية ومجموعات سياسية هامة أخرى قررت عقد

مؤتمر من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية في وقت لاحق من هذا الشهر لمناقشة دستور جديد . وترحب حكومة اليابان بهذا القرار باعتباره خطوة إلى الأمام في عملية الإصلاح في جنوب افريقيا ويحدوها وطيد الأمل في أن تعمل جميع الأطراف المعنية بإخلاص لإحراز تقدم مطرد في المفاوضات الدستورية حتى يتسنى تحقيق جنوب افريقيا ديمقراطية حرة في أقرب وقت ممكن .

إن التغييرات في الحالة في جنوب افريقيا مهّدت السبيل لإقامة تعاون اقليمي واسع في المستقبل ، وتوجد الآن آفاق مشجعة من أجل السلم الرخاء في جميع ربوع الجنوب الافريقي . ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد التغييرات الإيجابية الحاصلة في جنوب افريقيا وأن يشجع عملية الإصلاح المؤدية إلى إقامة جنوب افريقيا غير عنصرية ديمقراطية حرة .

إن تحسين رفاه جميع أفراد شعب جنوب افريقيا ما فتئ يحظى بالأولوية القصوى . بيد أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد لا يمكن حلها إلاّ عن طريق إنعاش نموه الاقتصادي . وتحقيقا لهذه الغاية ترى اليابان أن من الضروري تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأحزاب في جنوب افريقيا لوضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع المساعدة والاستثمار الدوليين .

وفي الوقت الذي نشهد فيه تطورات مشجعة عموما في جنوب افريقيا ، يؤسفنا عميق الأسف اندلاع أعمال العنف بين الحين والآخر في أماكن متعددة من البلاد . ولا ينبغي السماح لهذه الحوادث بأن تقوض التقدم المحرز حتى الآن ، وأناشد جميع الأطراف أن تعمل معا من أجل تشجيع عملية الإصلاح بأسلوب سلمي منظم . وفي الوقت ذاته أحث جميع الأطراف على بذل الجهود لإعادة اللاجئين والمنفيين من أبناء جنوب افريقيا إلى وطنهم في وقت مبكّر . ودعما لهذه الجهود ، ساهمت اليابان بمبلغ ٣,٢ مليون دولار لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة اللاجئين والمنفيين من أبناء جنوب افريقيا إلى وطنهم .

واحتسابا لليوم الذي تصبح فيه جنوب افريقيا متحررة نهائيا من نير الفصل العنصري والذي يتولى فيه سكانها السود المسؤولية عن الإدارة السياسية والاقتصادية لبلدهم ، ما فتئت اليابان تدعم برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، وكذلك انشطة سائر المنظمات التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية . وفضلا عن ذلك دعا بلدي هذا العام بعض أبناء جنوب افريقيا السود إلى اليابان للاشتراك في البرامج التدريبية التقنية للوكالة اليابانية للتعاون الدولي .

إن الحالة في جمهورية جنوب افريقيا لها تأثير كبير على السلم والازدهار في المنطقة كلها وما يتجاوزها . لذلك فإن اليابان تناشد جميع الأطراف أن تؤكد من جديد التزامها بعملية الإصلاح السلمي وأن تضاعف جهودها من أجل إقامة نظام جديد ديمقراطي وغير عنصري في المستقبل القريب جدا .

السيد لونغو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلادي لشقيقي وزميلي ، السفير ابراهيم غمبري ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، على قيادته الدينامية والمتفانية لهذه اللجنة الهامة . ونحن في الحقيقة ممتنون للجنة الخاصة على تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة حول الوضع في جنوب افريقيا . فهذا التقرير يضع تحت تصرف المجتمع الدولي بأكمله ثروة من المعلومات القيمة .

وبالمثل ، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، أميننا العام ، على تقريره المرحلي الثاني بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . لقد ساعد هذا التقرير وفد بلادي على قياس مقدار التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق تطلعات شعب جنوب افريقيا المضطهد .

ومن الاهمية بمكان أن تجتمع الجمعية العامة في هذه الفترة المؤاتية من تاريخ جنوب افريقيا لتستعرض التطورات الجارية صوب التغيير في ذلك البلد المحزون .

فما فتئ شعب جنوب افريقيا يعلن منذ أمد طويل أن الفصل العنصري إنما هو مصدر التوتر والنزاع في ذلك البلد . وفي الحقيقة ، أن جذور الفصل العنصري تتمثل في العنصرية والتمييز العنصري ، وهما العنصران الاساسيان للكراهية والعنف العنصريين . وقد أنزل العنف ، الذي ارتكبته على مدى السنين أنظمة الفصل العنصري المتعاقبة ، الخراب على الاغلبية السوداء ، بما فيها النساء والاطفال العزل ، مما أدى إلى نزوح الالاف منهم إلى البلدان المجاورة بحثا عن الملاذ . وهكذا ، فإن الفصل العنصري لم يسبب مشاكل خطيرة في جنوب افريقيا فحسب بل كان أيضا مصدرا لعدم الاستقرار الاقليمي في الجنوب الافريقي .

ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة ، بتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، طرأ عدد من التطورات في جنوب افريقيا . وقد أشير إلى هذه التطورات في التقارير المرحلية المقدمة من الامين العام . وهي تشمل إطلاق سراح السجناء السياسيين ، بما فيهم

نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن الاحزاب السياسية ، وإلغاء الاعمدة القانونية الرئيسية للفصل العنصري ، وتعديل بعض أجزاء قانون الامن الداخلي . ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذه التدابير يبقى هناك ، كما ذكر من قبل في هذه القاعة كل من الزعيم اللامع للمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ، السيد نيلسون مانديلا ، ورئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، السيد كلارينس ماكويتو ، الكثير مما ينبغي القيام به بغية تهيئة مناخ مؤات للنشاط السياسي الحر يفضي الى اعتماد دستور جديد يتم التفاوض عليه بواسطة الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا .

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية لا مهرب منها عن كفالة القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . وقد كان للضغط الذي مارسه في الماضي على جنوب افريقيا الفضل في إحضار النظام إلى طاولة المفاوضات . ولهذا ، يعتقد وفد بلادي أنه من أجل تسريع عملية التغيير ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على النظام حتى يتم تحقيق تغيير عميق لا رجعة فيه في ذلك البلد . وفي ضوء القرار الذي اتخذ مؤخرا في اجتماع قمة الكمنولث في هراري ، يؤيد وفد بلادي التطبيق المتدرج للضغط الدولي على نحو يتوافق مع التطورات الإيجابية التي تحدث في ذلك البلد . وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن إلغاء الجزاءات بشكل عشوائي أمر سابق لأوانه ، ولن يحقق الأهداف المرجوة ، لانه يحرم المجتمع الدولي من نفوذه في تشجيع عملية التغيير وقدرته على ذلك .

وكان حظر النفط الذي أقرته الجمعية العامة في ١٩٨٦ أحد الاشكال الاخرى لممارسة الضغط على جنوب افريقيا . وأود في هذا الصدد أن أُثني على الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا تحت القيادة القديرة للسفير انتوني نياكي ، ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، لما بذله من جهود دؤوبة في رصد الانتهاكات لذلك الحظر وكشف المخالفين . وعلى الرغم من أن هذا الحظر طوعي ، فإن وجود هذا الفريق الحكومي الدولي قد ساعد إلى حد كبير على تخفيض عدد الانتهاكات ، لان الكثيرين من المخالفين المحتملين قلّلوا من أنشطتهم غير الشرعية خوفا من انكشافهم .

وقد شارك وفد بلادي في جلسات الاستماع المعنية بحالة الحظر النفطي التي عقدت برعاية الفريق الحكومي الدولي في شهر آب/اغسطس من هذا العام . وكان اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه في تلك الجلسات هو إبقاء الحظر النفطي قيد النفاذ حتى يتم تحقيق تغيير عميق لا رجعة فيه في جنوب افريقيا .

وقد ردت حكومتي من قبل بالإيجاب على طلب الفريق الحكومي الدولي الموجه إلى الحكومات أن تنظر في أمر قبول القانون النموذجي الذي عرضه عليها للإنفاذ الفعال للحظر النفطي على جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة الإلزامي الذي فرضه مجلس الأمن في عام ١٩٧٧ ، فإنني أود أن أؤكد من جديد موقف حكومة بلادي ، بمناشدة مجلس الأمن أن يكفل تنفيذه الكامل ورصده الفعال .

ولا ننكر أن هناك حقا تطورات سياسية جارية في جنوب افريقيا . ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تأييدنا للجهود المبذولة من أجل عقد مؤتمر "جنوب افريقيا الديمقراطية" في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، كما يتجلى من الاجتماع التحضيري الذي عقد مؤخرا . وأننا نود أن نشجع شعب جنوب افريقيا عامة على دعم هذه الجهود المحمودة . وفي هذا السياق ، نناشد ممثلي جميع القوى المناهضة للفصل العنصري أن تشارك بشكل كامل وفعال في المؤتمر . فلا يمكن تحقيق السلام دون مفاوضات . وينبغي انتهاز كل فرصة تتيح بصيص أمل للتفاوض من أجل تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان الخاص بالفصل العنصري . وقد بدأت رياح التغيير تهب صوب جنوب افريقيا . ولكن لا يزال زخمها ضعيفا وغير كاف بالتالي لإحداث تغيير سريع . وما يلزم لتسريع هذا الزخم هو إظهار وحدة الهدف من جانب جميع المنظمات المناهضة للفصل العنصري في كفاحها من أجل القضاء على الفصل العنصري .

إن السلم والتنمية كل لا يتجزأ . ولا يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي إلاّ في ظل ظروف يكفلها التعايش السلمي للجميع . ومن المهم بالتالي بالنسبة للعناصر اليمينية البيضاء التي تقوم الآن بأعمال عنف غير مستفزة ، أن تدرك أن من مصلحتها على المدى

البعيد أن تشارك في الدعوة إلى الوحدة الوطنية . ولا بد لها أن تنضم إلى الغالبية على طاولة المؤتمر كيما تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار .

ومسألة عودة جميع المنفيين السياسيين لا تزال تنتظر تسويتها بشكل كامل . ويعتقد وفد بلادي أنه يتعين على نظام جنوب افريقيا أن ينفذ بحسن نيّة التزاماته بموجب أحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ويحدونا الأمل في ألاّ يتعرض المنفيون العائدون للمضايقة داخل جنوب افريقيا . إنهم بحاجة لكل مساعدة ممكنة بغية تمكينهم من الاستقرار في تلك البيئة المعادية . ومن الحتمي ، تحقيقا لهذا الهدف وكمتابعة لإلغاء قانوني الاراضي ، أن يتم على عجل تنفيذ إعادة توزيع الاراضي لتمكين ملايين السود في جنوب افريقيا ، الذين انتزعت سلطات الفصل العنصري منهم بالقوة أراضي اجدادهم ، من استعادة حقهم المكتسب بحكم المولد . ونحن نرى أن ذلك هو أقل ما يمكن للنظام أن يفعله ليعالج مشكلة التشرد الخطيرة التي ستبقى ، إذا لم تعالج معالجة صحيحة ، مصدرا للصراع في المستقبل .

وأود أن أعلن بشكل قاطع أن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا لا تمثل نهاية للفصل العنصري . فالفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يزال على حاله . وأن أوجه التباين التي لا تزال قائمة بين السود والبيض تشير الجزع بقدر ما تدعو إلى الشجب وهي تشهد على الإهانات التي لا تزال الاغلبية السوداء تتعرض لها .

لقد وصلت عملية التغيير في جنوب افريقيا إلى مرحلة حرجة . وبناء على كيفية تصرف الأطراف الرئيسية ذاتها ، يمكن للعملية أن تحقق الأهداف المحددة في الإعلان أو أن تنحرف عن مسارها على نحو خطير . وما من شك في أن الحالة الاخيرة قد تدفع بجنوب افريقيا والمنطقة بأسرها إلى صراع دموي . ولهذا يتعين على الامم المتحدة أن تدعم هذه الفرصة النادرة للتغيير في جنوب افريقيا . فلنرصد الحالة عن كثب لكفالة أن تتحقق تطلعات شعب جنوب افريقيا عاجلا وليس آجلا .

السيد دامانيك (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يزود المجتمع الدولي بأساس صلب لاستعراض الحالة في جنوب افريقيا ، والتقرير المرحلي الثاني للامين العام يتضمن تقييما موضعيا لآخر التطورات والظروف الحالية في البلد .

وبينما نرحّب بالخطوات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا لإلغاء بعض التشريعات التمييزية ، فلا يمكن إنكار أن الفصل العنصري ما زال يفسد ويهدد حياة غالبية شعب جنوب افريقيا . ومن الواضح أن مجرد إلغاء بعض القوانين لن يخفف أوجه الظلم الاجتماعية الاقتصادية العميقة الناجمة عن عقود من العزل . وبالتالي فإن أوجه عدم الإنصاف لا يمكن إلا أن تؤثر تأثيرا سلبيا على عملية المفاوضات الحالية بين النظام العنصري وزعماء المعارضة . وفي هذا المنعطف ينبغي أن نطالب حكومة بريتوريا بأن تضع خطة شاملة للتعويض الاقتصادي لتصحيح أوجه الظلم الحاصلة في ظل نظام الفصل العنصري .

ويشعر وفدي بالقلق العميق إزاء التطور المأساوي للاحداث في مختلف البلدات . ومن المؤسف أن العنف المتصاعد قد أضاف بعدا جديدا إلى العذاب الذي يعانيه الشعب نتيجة لتواطؤ قوات الامن في المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار البلد . وفي هذا الصدد ، لا بد أن تحمل حكومة جنوب افريقيا مسؤولية المعارك العنيفة التي أودت بحياة آلاف الابرياء . ولهذا من الحتمي أن يعترف النظام بخطورة الحالة وأن يتخذ إجراء حاسما وفعالا قبل فوات الاوان .

ويحدونا الأمل المخلص في أن يوفر اتفاق السلم الوطني الذي وقّعته حكومة جنوب افريقيا مع المؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية "إنكاثا" في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، قدرا من الاسترخاء لموجة العنف ، وكذلك آلية لإنفاذ أحكام قواعد سلوك المنظمات السياسية وقوات الأمن .

وعلى غرار الأعضاء الآخرين ، رحبنا بالبلاغين المشتركين المعروفين باسم ، مضبطتي "غروت شور" و "بريتوريا" . وقد كان الهدف منهما ، كغيرهما من التدابير ، الإسراع بالإفراج عن السجناء السياسيين وضمان العودة الآمنة لجميع المنفيين السياسيين . ولكن طبقا للجنة حقوق الإنسان لا يزال العديد من الأفراد يرزحون في سجون بريتوريا دون توفر أي إمكانية للجوء إلى سبل الانتصاف القانونية . ونطالب حكومة الأقلية أن تفرج عن هؤلاء الأفراد بسرعة ودون شروط . كما زوّدتنا اللجنة أيضا بمعلومات حول المحتجزين في الفترة ما بين حزيران/يونيه ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ بموجب قانون الأمن الداخلي . وقد أفاد كل من المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ومجلس نقابات العمال في جنوب افريقيا أنه ما زالت تجري محاكمات سياسية لمئات الأفراد .

وهكذا فإن من الواضح أنه لم يتحقق التقدم الهام الذي لا رجعة فيه . وعندما اعتمد المجتمع الدولي إعلان الأمم المتحدة التاريخي منذ عامين ، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وضعت خمسة شروط لتهيئة مناخ يفضي إلى البدء بالحوار بين جميع الأطراف . إن وفدي على علم كذلك بالاجتماعات بين الأطراف المعنية فيما يتصل بالتفاوض على إقامة حكومة انتقالية وإنشاء جمعية تأسيسية . لقد نفذت في هذه الأثناء بعض التدابير ، ولكننا نعرف تمام المعرفة أنه ما لم - وإلى أن - يصبح الفصل العنصري فصلا من فصول التاريخ الغابر ، فإن الكُره العنصري والتعصب الأعمى سيثيران تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة .

وفي هذا السياق ، فإن اندونيسيا التي ظلت عضوا نشطا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات

النفطية إلى جنوب افريقيا ، منذ إنشاء هاتين الهيئتين ، ما برحت تحاول الإسهام في تكثيف الحملة الدولية لاستئصال شافة الفصل العنصري . وفي هذا الصدد نرى من الاساسي أن يجري الإبقاء على الجزاءات الإلزامية والشاملة . ومن المؤسف أن بعض الدول قد ارتأت رفع الجزاءات قبل الأوان ، استنادا إلى بعض التدابير التي اتخذتها حكومة بريتوريا . ومن المهم أن تقريري اللجنة الخاصة والامين العام يعربان عن رأي مفاده أنه بينما هناك دلائل على بعض التحسن في المناخ السياسي في جنوب افريقيا ، فلا يمكن أن تكون هناك أي مواءمة مع الفصل العنصري بأي مظهر من مظاهره . ولن يتمكن المجتمع الدولي من مواجهة تحدي القضاء على هذه الآفة إلا بتوخي أقصى درجات التيقظ والتصميم . وبهذه الطريقة وحدها سيمكن التعجيل بعملية التغير الجوهري وإنشاء حكومة ديمقراطية لاعرقية على أساس حق الاقتراع العام .

السيد فان دونيم مبيندا (انغولا) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : ببالغ السرور نشارك في مناقشة أخرى للجمعية العامة بشأن جنوب افريقيا . ولقد تشرفنا بالأمس بالاستماع في الجمعية إلى الصوت الثابت والحازم لنيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، والرجل الذي ما فتئ يجسد على الدوام ، بالرغم من تقلبات الزمن التي شهدها في حياته ، كفاح شعبه وتطور الحالة في بلده .

ونأمل في أن يحقق المؤتمر الوطني الذي سيعقد في غضون الأيام المقبلة نجاحا كبيرا وأن يؤدي إلى قيام ديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا .

كما تعلم الجمعية ، فإن أنغولا هي إحدى دول المواجهة التي عانت أكثر من غيرها النتائج المروعة لنظام الفصل العنصري البغيض الذي خبرنا آلته القمعية في بلدنا أثناء محاولته الفاشلة لوقف العملية التي لا رجوع فيها والتي كانت قد بدأت تظهر في ذلك الجزء من تلك القارة . ونحن نذكّر اليوم بالاحداث التي وقعت في كاسينغا ، وكويتو كانافلي ، وبجرائم أخرى عديدة أسفرت عن ٦٠ ألف عاجز ، وعن دمار غير محدود للبنية الاجتماعية والاقتصادية تقدر قيمته ببلايين الدولارات . وأن مقاومة الشعب الانغولي - الذي تمكن خلال أصعب الأوقات من الاعتماد على التضامن الدولي وخاصة على شعب كوبا - أحبطت جميع نوايا نظام بريتوريا ، الذي كان يحاول توسيع نطاق نفوذه في المنطقة وتحييد كفاح شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

إن أنغولا ستواصل - كما فعلت دائما - تقديم دعمها إلى أن يقض بالكامل على نظام بريتوريا ويستعاض عنه بنظام ديمقراطي يتساوى فيه جميع أبناء جنوب افريقيا . يجب أن ينتهي العنف ، ويجب أن تصبح الكراهية والاستياء في خبر كان . وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي أحيا اتفاق السلام الوطني آمالا قوية من أجل السلم والتصالح . وسيكون على النظام أن يبذل جهدا جادا لاتخاذ مواقف لا تنال من العملية الشاملة خلال الفترة الانتقالية صوب نظام دستوري جديد . إنه سيكون بحاجة إلى إظهار حسن النية في جميع مواقعه حتى لا يعرض للخطر المستقبل الاقتصادي والسياسي لجنوب افريقيا . ويجب على جنوب افريقيا أن تنتقل إلى نظام دستوري جديد .

مرة أخرى ، تؤكد أنغولا من جديد تأييدها لشعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع لإنهاء الفصل العنصري ولإقامة مجتمع عادل يتحد فيه الجميع شعبا واحدا على منصة برنامج ديمقراطي غير عرقي واحد يتمتع فيه الجميع ، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقدات الدينية ، بنفس حقوق الإنسان والحريات الاساسية .

وبخصوص مستقبل جنوب افريقيا ، فإن رئيس جمهورية أنغولا الشعبية ، خوسيه إدواردو دوس سانتوس دافع منذ أيام قليلة عن فكرة تشكيل محفل تصالح واسع النطاق يجري فيه التوفيق بين مصالح جميع الشعوب في المنطقة . ووفقا لما اقترحه الرئيس

الانغولي ، فإن هذا المحفل يمكن أن يضمن التعايش والسلام والاستقرار الاقليمي والانتقال السلمي لكل دولة إلى الديمقراطية .

إن أنغولا ستزيد من مستوى مشاركتها في مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي التي هي عضو مؤسس فيه وفي منطقة التجارة التفضيلية . وهذه المشاركة ستوفر روابط أوثق بين برامج التنمية الداخلية ومشاريع التكامل الاقتصادي للجنوب الافريقي .

وأود أن أذكّر بالاتفاق الذي وقّع منذ حوالي ثلاثة أعوام نتيجة لاجتماعات عقدت بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا كأطراف ، والولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كمراقبين . وقد أصبحت تلك الوثيقة الآن جزءا من السجلات التاريخية للمجتمع الدولي . إن هذا الاتفاق الذي قبلته جميع الاطراف كنتيجة لجهودها المشتركة كانت له أهمية حيوية لسلم وأمن جنوب افريقيا ، إذ أنه كفل استقلال ناميبيا بناء على قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وبذلك أسهمت أنغولا في إنهاء حلقة العنف كلها التي كنا فيها ضحايا لعدوان مستمر ، كما أسهمت في الوقت نفسه في إنهاء استعمار ناميبيا . ومن ثم فإننا قدمنا إسهامنا الودي لعصر جديد من السلم والأمن والاستقرار في افريقيا الجنوبية الغربية . وكما قلنا في ذلك الوقت ، فإن استعمال القوة ، سواء كانت هجومية أو دفاعية ، لحل المشاكل السياسية يجب أن يستعاض عنه بالحوار البنّاء . لقد كان لكل الاطراف المعنية حق المشاركة في تلك اللحظة التاريخية التي كانت بداية عصر جديد في الجنوب الافريقي وفي قارتنا .

إننا نرى أن الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا يجب الإبقاء عليها رغم التغيرات التي وقعت . وكما قال نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي بالامس فإن رفع الجزاءات يجب أن يكون مرحليا وفقا للتقدم الذي يحرز في العملية السياسية الداخلية ، حيث أن الجزاءات أثبتت فعاليتها في تحقيق إصلاحات ديمقراطية .

ونحن ننتهز هذه الفرصة لنقدم اعترافا خاصا إلى السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام لمنظمتنا الدولية لالتزامه الشخصي بحل مشاكل الجنوب الافريقي .

إن اسمه سيرتبط إلى الأبد بتاريخ شعوب منطقتنا بسبب إيمانه وإصراره الثابتين اللذين أسهما في التوصل إلى اتفاق نيويورك وفي بعث أمل جديد في سلام دائم في الجزء الجنوبي من منطقتنا . ونحن نقدم إليه أخلص تمنياتنا بسعادته ورفاهيته .

وإلى السيد بطرس بطرس غالي وهو إبن بارز من أبناء افريقيا نؤكد مجددا ارتياحنا الخالص إذ نراه يتقلد هذا المنصب الجليل البالغ الصعوبة .

السيد باسلامه (اليمن) : إن العالم اليوم يشهد تطورات إيجابية تتوالى أحداثها واحدة تلو الاخرى ، وتلك نتيجة طبيعية أملتها المتغيرات الدولية الجديدة لا سيما بعد غروب الحرب الباردة وما تمخض عنها من ميلاد النظام العالمي الجديد . وإن الاحداث الجسام التي حدثت في العالم قد أوجدت مناخا سياسيا لتسوية العديد من النزاعات الاقليمية المزمنة . والبعض من هذه النزاعات قد أخذت طريقها إلى الحلول مما أدى إلى إعادة الحقوق بعد سنوات من النضال الشاق والمرير . ويهمنا في المقام الاول أن هذه التطورات أخذت تعكس نفسها على الجنوب الافريقي وأدت إلى نتائج إيجابية ، منها على سبيل المثال استقلال ناميبيا والممارسة الفعالة للسلطة من قبل شعب ناميبيا ومن خلال ممثليه الشرعيين .

إن وفد الجمهورية اليمنية الذي يعتبر استقلال ناميبيا مكسبا عظيما لأولئك الذين وقفوا إلى جانب نضاله بل وللعالم بأسره ، يراوده الأمل اليوم في أن ينال شعب جنوب افريقيا حقوقه المشروعة ، وأن يحقق مصيره في الاستقلال الوطني ، وتصبح السلطة بيد أبنائه حيث يشكلون الغالبية العظمى من سكان البلاد .

وفي هذا الصدد فإن المجتمع الدولي يلمس بوادر إيجابية على طريق الحل السلمي ، منها تخفيف بعض القوانين والممارسات العنصرية واستبدالها بخطوات وإجراءات تهدف إلى مشاركة كافة أبناء هذا الشعب دون تمييز في اللون أو العرق أو اللغة ، ودون أية قيود تفرض على الغالبية السوداء من سكان البلاد . وبطبيعة الحال تظل هذه المشكلة قائمة بسبب التمييز العنصري الذي يمارس بشكل صارخ ضد شعب جنوب افريقيا الذي لا يزال سياسة رسمية ينتهجها النظام العنصري القائم من قبل الاقلية البيضاء - سياسة تكرس بشكل يومي ومنذ سنوات عدة ودون مراعاة لحقوق الإنسان ، وتتنافى كلية مع أبسط قواعد الاعراف والقوانين الدولية .

وبدون شك فإن التضامن الدولي قد أعطى ثماره وأبرزها الخطوات التي نلمسها اليوم في التفاوض المباشر بين كل الاطراف المعنية على أمل التوصل إلى اتفاق يؤدي في النهاية إلى تعديلات دستورية تكفل للإنسان أن يعيش حرا طليقا سيدا على أرضه ووطنه .

وإن وفد اليمن يتطلع وكله أمل إلى اليوم الذي يرى فيه أبناء شعب جنوب افريقيا يمارسون حقوقهم المشروعة جنبا إلى جنب في تسيير شؤون بلادهم على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يحتلون مكانتهم الدولية ليسهموا بدورهم مع بقية شعوب العالم في تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي والرفاهية في عموم المعمورة . ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد مرة أخرى أن المجتمع الدولي قد أقر لسنوات متكررة بأن العنصرية أبشع جريمة في التاريخ تقترف في حق الإنسانية . ومن أجل القضاء التام على سياسة الفصل العنصري فقد اتخذت الاسرة الدولية جملة من الإجراءات في مقدمتها المقاطعة الاقتصادية والعسكرية ضد ذلك النظام لإجباره على الخضوع للأمر الواقع .

ولكي يتحقق هذا الهدف فإننا نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي الاستمرار في البذل والعطاء والتضامن مع شعب جنوب افريقيا بنفس الحماس الذي ظل منذ البداية حتى يتحقق لهذا الشعب ما يصبو إليه . وإن أي إخلال أو إضعاف أو مساومة مع هذا النظام العنصري في تخفيف الإجراءات الرامية إلى القضاء النهائي على سياسة الفصل العنصري

يعتبر تراجعا ليس له مبرر وقد يؤدي إلى نتائج عكسية تخل بالكثير من المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الماضية .

وإن وفد بلادي يعتبر أن الانتصار لحقوق الإنسان في جنوب افريقيا يعد مكسبا كبيرا للإنسانية جمعاء ونهاية حتمية لسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ومن نافلة القول أن نلاحظ الارتباط العضوي بين كل من النظامين الإسرائيلي وحكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وأوجه التشابه بينهما التي تقوم على سياسة البطش والإرهاب والتنكيل . بل والأدهى من ذلك أن إسرائيل تسجل أرقاما قياسية في القتل والتعذيب دون مراعاة أو اكتراث بالقرارات التي تُدعى إسرائيل فيها إلى احترام الشرعية الدولية وتنفيذ القرارات الصادرة بهذا الشأن ، ضاربة عرض الحائط بكل الجهود الدولية الرامية إلى إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني والانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة في الجولان السورية وجنوب لبنان .

إن اليمن مع كل الجهود الخيرة والمساعي الرامية إلى تحقيق السلام العادل والدائم في جنوب افريقيا أسوة بكل الشعوب التي نالت حريتها واستقلالها .

السيد فاسكويس (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا بد أن تتولى الامم المتحدة مرة أخرى النظر في بند على جدول أعمالها تود الاغلبية العظمى من أعضائها الانتهاء منه . وكما فعلت الارجنتين في مناسبات سابقة ، فإنها تود أن تؤكد مرة أخرى إدانتها الشديدة للغاية لسياسة الفصل العنصري وتضامنها مع ضحاياه . ويتفق هذا الموقف اتفاقا منطقيا مع المبادئ الاساسية التي أرسيت عليها جمهورية الارجنتين .

بعد أن أدلينا بهذا البيان المعني بالمبدأ يجب علينا أن نعترف بأن ملاحظاتنا في هذه المناقشة تتأثر تأثرا واضحا بالتقدم الذي أحرز في جمهورية جنوب افريقيا خلال التحركات الحالية التي تهدف إلى القضاء على الفصل العنصري . ونحن نعرف أن هناك خطوات هامة مختلفة اتخذت في هذا الصدد . ونلاحظ بارتياح التدابير التي اتخذت في حزيران/يونيه لإلغاء القوانين الرئيسية ، التي تضفي صفة مؤسسية على الفصل العنصري ، من كتب القانون . وبالمثل ، نرى أنه مما يبشر بالخير توصل سلطات

جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية لانكاثا والمنظمات الاخرى إلى اتفاق وطني للسلم في جوهانسبرغ . وهذا الاتفاق الذي يرسي الاساس لمدونات السلوك التي تهتدي بها قوات الامن والاحزاب السياسية والمنظمات ، ويقيم لجنة وطنية للسلم لمراقبة الاتفاق ، لهو مثال طيب للتضالح يمكن اعتباره بادرة للمحادثات حول دستور جديد .

ونرى أيضا أنه من الامور المشجعة النتائج التي حققها مؤتمر الجبهة الوطنية المتحدة في تشرين الاول/أكتوبر الذي توصل فيه المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والنقابات العمالية السياسية وغيرها من الهيئات إلى الاتفاق على نهج مشترك للعملية الدستورية . وقد كان من الجدير بالملاحظة أيضا مذكرة التفاهم التي وقعت في أيلول/سبتمبر بين حكومة جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن إعادة التوطين الطوعية لمواطني جنوب افريقيا العائدين وإعادة إدماجهم ، مما أدى إلى إنشاء مكتب ممثل خاص في جنوب افريقيا وضمان وصول المنظمة بحرية وسهولة إلى مواطني جنوب افريقيا العائدين .

وهذا الاعتراف بعملية التحول السياسي التي تهدف إلى السماح بإنشاء نظام سياسي ديمقراطي في جنوب افريقيا يستند إلى الموافقة العالمية والمساواة أمام القانون في ظل نظام سيادي مستقل جعل حكومة الارجنتين تعقد اتفاقا في ٨ آب/اغسطس بشأن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية جنوب افريقيا .

وتأمل حكومة بلدي أن يمكننا استئناف العلاقات الدبلوماسية من مراقبة العملية الحالية مراقبة أدق وتشجيعها عن طريق التعاون الإيجابي ، لان الارجنتين تعلم أن مشاكل كبيرة معلقة لا تزال تحتاج إلى الحسم لكي تتدعم عملية الإصلاح في جنوب افريقيا . وأود في هذا الصدد أن أشير إلى التشجيع والحوافز التي تقدمها حكومة بلدي إلى حكومة جنوب افريقيا وشعبها لاستكمال عملية التحول في أقرب وقت ممكن في إطار المصالحة الوطنية والتعايش المتآلف مع البلدان المجاورة .

وفي هذا الصدد نأمل أن يتضح التنفيذ الفعّال لإلغاء قوانين الفصل العنصري في القضاء على التفاوت بين السكان فيما يتعلق بموضوعات هامة مثل ملكية الاراضي والتعليم والصحة .

وبالمثل لا مفر من إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، ونحن نعتقد أن التنفيذ الكامل للاتفاقات في هذا الصدد ، ودخول مذكرة التفاهم بين الحكومة ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين حيز النفاذ سيسهمان إسهاما لا شك فيه في تعزيز المناخ الذي يفضي إلى المفاوضات .

وتشق بلادي في أن التنفيذ الكامل لاتفاق السلم الوطني سينهي أعمال العنف المستمرة في البلد ويزيل العقبات التي تعترض النشاط السياسي الحر .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نشجع البدء العاجل بمفاوضات واسعة وشاملة بشأن دستور جديد ، وبشأن الاتفاقات الانتقالية التي تضع الاساس لجنوب افريقيا ديمقراطية . وفي هذا الصدد نشيد بالاطراف التي شاركت في الاجتماع التحضيري الذي عقد في عطلة نهاية الاسبوع الماضي والذي تمت الموافقة فيه على عقد مؤتمر بشأن جنوب افريقيا ديمقراطية . ويحدونا الامل ، أن ينجح هذا المؤتمر ، الذي سيبدأ عملية مفاوضات رسمية بشأن جنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري . ونأمل أن تقلل هذه المفاوضات أوجه الخلاف القائمة بين الاشكال الدستورية المختلفة التي اقترحتها الجماعات المختلفة ، والاختلافات الخاصة بالآلية التي تضع دستورا جديدا ، وبشأن الترتيبات والاجهزة الانتقالية .

اختتم بياني بالتعبير عن الامل في أن تكون هذه الدورة آخر دورة تدرج فيها الجمعية العامة هذا البند على جدول أعمالها ، وان الجمعية العامة ستواصل ضمان تنفيذ مبادئ الميثاق بتعاون جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية . ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن نكرر مبدءا بسيطا يشكل الاساس الذي يقوم عليه أي نظام ديمقراطي ، وهو صوت واحد للفرد الواحد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعنا إلى المتكلم الاخير في مناقشة هذا البند .

أود أن أبلغ الاعضاء بأن مشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند من جدول الاعمال سينظر فيها في وقت لاحق سيعلن عنه في اليومية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥